المُبْهَمَاتُ أو (الكِنَايَاتُ)
بين العربيَّةِ وأخواتِها من السَّاميَّات

- دراسة مقارنة -

د. أكرم محمد نبها

أستاذ الألسُنيّة في الجامعة اللُّبنانيّة - الفرع الرّابع

مدخل

أفرزَ الدّرس اللّغوي المقارن أُسراً لغويّةً، منها الأُسرة السّاميّة. واللّغات السّاميّة المعروفةُ عند الدّارسين انبثقت من لغةٍ ساميّة أمٍّ مفترضةٍ منذُ زمنٍ بعيد، وتطوّرَ كلٌّ منها ونما، ثمّ اندثرت لغاتٌ واندرست وامّحت آثارها كالأكّديّة والسّبئيّة، وهناك فئةٌ من اللّغات السّاميّة ما زالت تجري على ألسنة النّاس إلى اليوم، كالعربيّة والسّريانيّة والحبشيّة.

فقدتِ اللّغاتُ السّاميّةُ المنبثقةُ عن السّاميّة الأمّ، بعد انشقاقها ونموّها مع الزمن، الكثيرَ من خصائص السّاميّة الأمّ، حتّى صارت وكأنّها لغةٌ ثانيةٌ قائمةٌ بذاتها. هذا يعني أنّ بقايا من السّاميّة الأمّ نلمحها في السّاميّات المنبثقة عنها. وقد سمّى الدّكتور رمضان عبد التّواب هذه البقايا بـ(الرُّكام اللّغوي)، وهي «البقايا الصّرفيّة من النّظام القديم، الّتي تبدو بصورة الشّواذ في داخل النّظام الجديد»[1]. وسمّاها الدكتور سمير استيتيّة بـ(الرّواسب اللُّغويّة)، وعرّفها بقوله: «يحدثُ في تاريخ لغةٍ من اللّغات أنّ ظاهرةً من الظّواهر تختفي، بمعنى أنّها تسقط من الاستعمال، فلا يعودُ الناطقون باللّغة يستعملونها، ويحدثُ في الوقت نفسِهِ أنّ أفراداً قليلين يحافظون على الظّاهرة، ويستعملونها في حياتهم، ثمّ تُنسى العلاقة بين الظّاهرة وما تبقّى منها، وقد سمّيتُ الظّواهرَ المتبقّيةَ من اللّهجة البائدة (الرّواسب اللّغوية)»[2].

---

(١) رمضان عبد التواب، الرّكام اللغوي للظواهر المندثرة في اللّغة، المجلة العربيّة، الرياض: العدد١، السنة الثانية، ١٩٧٧م، صص٥٥ - ٦٠.

(٢) سمير استيتيّه، اللّسانيات: المجال والوظيفة والمنهج، بيروت: عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠٠٥م، ص٦٠٥.

إنّ اللّغة العربيّة الـمُنبثقةَ من اللّغة السّامية الأمّ هي «أحدثُ اللّغات السّاميّة أدباً، فإنّها احتفظت بخصائص اللّسان السّاميّ الأصليّ – بما في ذلك التصريف – أكثر ممّا احتفظت العبريّة وأخواتها من اللّغات السّاميّة الأخرى، ومن هنا كانت اللّغةُ العربيّةُ أحسنَ مدخلاً لدراسة اللّغات السّاميّة»[1]. وما دامت العربيّة ابنةً للسامية الأمّ فلا مناصَ من مقارنتها مع أخواتها من السّاميّات، كالأكّديّة (البابليّة والآشوريّة)، والأراميّة، والعبريّة، والحبشية (الجعزيّة)، والعربيّة الجنوبيّة (السّبئيّة والمعينيّة) وغيرها من السّاميّات. وقد ظلّت هذه الدّراسات زمناً طويلاً حِكراً على المستشرقين، الذين بدأوها وأسّسوا لها وطوّروها، ثمّ ورثها منهم بعضٌ من علماء العرب، فمعرفةُ اللّغة السّاميّة الأمّ يساعد على دراسة اللّغة العربيّة دراسةً أعمق وأغزر وأوسع مجالاً.

هذا البحثُ يقتصرُ على المقارنة بين المبهمات[2] أو الكنايات (الضمائر المنفصلة، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة) في السّاميّة على المستويين الصّوتي والصرفي، فيتناولُ البُنى الصرفيّة والمقاطع الصّوتيّة لهذه المبهمات، كي يتبيّن مدى اتفاقها أو اختلافها في الصّوامت والصّوائت، فيكشف عن أصل هذه البُنى، ووجوه المعاني التي تدلّ عليها، بهدف تحديد درجة القرابة اللّغوية والصّوتيّة بين العربيّة وأخواتها من السّاميّات.

وبناءً على ما تقدّم، يتناولُ البحثُ الأصول الصّوتيّة للكنايات في اللّغات السّاميّة، أي تلك الرّواسب اللّغوية، الصّوتيّة والصّرفيّة للكنايات، المتبقّية في السّاميّات، والتي كشف عنها التنقيب في علم الآثار. وبمعنى آخر، يفتّش البحثُ عن بقايا الجذر الأساسيّ الذي تطوّرت عنه الكنايات في السّاميّة، فيأخذُ ما توصّلتْ إليه الدّراساتُ في اللّغات السّاميّة على يدِ المستشرقين الذين أجادوا فيها أيّما إجادةٍ، وعلى يدِ مُتابعيهم من الدّارسين العرب، ومن ثمّ يقارنُهُ بما قاله علماء العربيّة الأوائل، وعلى ضوء هذه المقارنات يثبتُ قولاً وينفي آخر ويُدعّم ثالثاً.

(١) تاريخ العرب، فيليب حتّي وورد جرجي وجبرائيل جبّور، بيروت: دار الكشاف، ط٣، ١٩٦١م، ص٦٦.

(٢) الـمُبهم وجمعه (الـمُبهمات) تسميةٌ إصطلاحيّة أطلقها سيبويه وهو يريد بها (الضمائر المنفصلة، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة)، عرّفها بقوله: هذه الأسماء لما كانت مبهمةً تقع على كلّ شيء. (عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، الكتاب، ج١، بيروت: منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٩٠م، ص٢٥٦. و ج٢، صص٤٨ و١٦١). وعرّف الأزهريّ المبهمات بقوله: الحروف الـمُبهمة التي لا اشتقاق لها، ولا يعرف لها أصولٌ. (محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، ج٦، بيروت: دار الصادق للطباعة والنشر، لا ت، ص٣٣٨). والكناية والمكنّى تسميةٌ كوفيةٌ للمبهمات. (راجع: يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن،ج٢، تحقيق أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، بيروت: دار السرور، لا ت، صص٣٨٦ و٣٩٥). وبالمجمل فإنّ النحاة يسمّون الأسماء السابقة (الـمُبهمات أو الكنايات) لوقوعها على كلّ شيءٍ من حيوانٍ أو نباتٍ أو جمادٍ، وعدم دلالتها على شيءٍ مُعيّنٍ مُفصّلٍ مُستقلٍّ إلا بأمرٍ خارجٍ عن لفظها، فالموصول لا يزول إبهامه إلا بالصّلة، واسم الإشارة لا يزول إبهامه إلا بما يصاحب لفظه من إشارةٍ حسّيّةٍ، وهكذا...

إنّ استخدامَ المنهج التاريخيّ المقارن بين اللّغات السّاميّة، الذي طبّقه المستشرقون، قد نصلُ من خلاله إلى الأصول الأولى للّغة السّاميّة الأمّ، فجَمْعُ الرّواسب اللّغويّة (أو الرُّكام اللّغويّ) ومقارنتها في ما بينها، نجني من ورائه فوائد جمّةً جليلةً، كالتأكيد على أحكام لغويّةٍ مقرّرةٍ، أو حسم جدلٍ لغويٍّ دائرٍ بين العلماء منذ قرونٍ، أو استنتاج أحكامٍ لغويّةٍ جديدةٍ...

إنّ دراسة اللّغة العربيّة من داخلها دراسةً وصفيّةً لا تكشفُ لنا عن حقيقة اللّغة كما أرادها واضعُها، ولا تُقدّم لنا تعليلاً لكثيرٍ من ظواهرها، وأمّا دراستُها في إطارها التاريخيّ المقارن مع أخواتها من اللّغات السّاميّة، فقد تفتحُ لنا آفاقاً جديدةً من الفهم والمعرفة، فالدّرس اللّغوي المقارن يقدّم لنا تعليلاتٍ وتفسيراتٍ هي مدار جدلٍ على طول التاريخ وعرضه، لم يفطن لها القدماء من علماء العربيّة وغيرهم من علماء السّاميّات.

أوّلاً: الضّمائر المنفصلة:

الضّمير في اللّغة على وزن (فَعِيل)، أُطلقَ على العقل لكونه مستوراً عن الحواس؛ «والضّمير: الشّيء الذي تُضْمِره في قلبك»[1]. وأمّا الضّمير في الاصطلاح فهو ما يكنى به عن مُتكلّم أو مُخاطبٍ أو غائبٍ، وهو «لا يحتاج إلى حدٍّ ولا رسمٍ لأنّه محصورٌ، فاستُغني بالعدّ عن الحدّ»[2].

وسوف ندرس الضمائرَ في ثلاث مجموعات:

١- الضّمير المنفصل للمتكلّم المفرد (أنا).
٢- ضمائر المخاطبين (أنتم – أنتنّ – أنتما).
٣- ضمائر الغائب (هو – هي – هما – هم).

١. الضّمير المنفصل للمتكلّم المفرد (أنا)

أ. الضّمير المنفصل (أنا) عند علماء العربيّة

قال ابنُ السّرّاج (٣١٦ هـ) من المتقدّمين: «الاسم: الألف والنون، وإنّما تأتي بهذه الألف الأخيرة في الوقف»[3] «لبيان الحركة»[4]، وهذا يعني أنّ الألف الأخيرة متولّدة من

(١) ابن منظور الأفريقيّ، لسان العرب، ج٩، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٣م، ص٦١.

(٢) راجع: ـ أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٨م، ص٩١١.
السّيوطي (٩١١ هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، ج١، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط١، ١٩٩٨م، ص١٩٠.

(٣) ابن السّراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ج٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٦م، ص١١٦.

(٤) أحمد بن محمد بن اسماعيل المعروف بابن النحاس (٣٨٨هـ)، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، بيروت: عالم الكتب، ٢٠٠٥م، ص٥٠٩.

إشباع الفتحة المستكنّة على نون الضّمير المنفصل (أنَ) في الوقف، وابن السّرّاج هو أوّل مَنْ نصّ على أن الضّمير المنفصل (أنَا) مكوّنٌ من الهمزة والنّون، وأمّا الألف الأخيرة فهي لبيان حركة النّون في الوقف.

والمتقدّمون على ابن السّرّاج والنّحاس (٣٨٨هـ) لم ينصّوا على تركيب الضّمير أو بساطته، وإنّما سَمُّوا ذلك لغاتٍ، قال الخليل بن أحمد: «(أَنَا) فيها لغتان: حذف الألف وإثباته..»(١).

وأمّا المتأخّرون(٢) عن ابن السّرّاج فقد كرّروا أقوال المتقدّمين مع شيءٍ من التّصنيف والتّبويب، فقد صنّفوا القول بالضّمير (أنا) بين بصريين وكوفيين.

ذهب البصريون إلى أنّ الضّمير المنفصل للمتكلّم المفرد (أنَا) أَلِفُهُ زائدةٌ، والاسم هو الهمزة والنون المفتوحتان، وزيدت الألف في الوقف لبيان حركة النون في (أنَ)، أي إنّ الضّمير في تركيبه كان مكوّناً من مقطعين قصيرين (ص ح + ص ح)، وبعد زيادة الألف للوقف تحوّل إلى مقطعين، الأول قصيرٌ والثاني طويلٌ (ص ح + ص ح ح)؛ واستدلوا على تركيب الضّمير من مقطعين قصيرين بزيادة هاء السّكت التي تعقب النون المفتوحة، وأتوا بالسّماع لِيَعْضُدَ مذهبَهم، قال حاتم الطّائيّ (هذا فَزْدِي أنَهْ)، وهاء السّكتِ هذه تُحذف في الوصل في مثل قولك: أُغْزُهْ (الأمر من غزا)، و إِرْمِهْ (الأمر من رمى)(٣).

وذهب الكوفيّون إلى أنّ الضّمير (أنَا) بكامله هو الاسم، والألف في آخره تثبت وصلاً ووقفاً، وهو الأصل، أي أن الضّمير في أصل تكوينه بسيطٌ، وليس مركّباً، فهو في أصل بُنيته مكوّنٌ من مقطعين: الأول قصيرٌ، والثاني طويلٌ: (ص ح + ص ح ح)،

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق مهدي مخزومي وإبراهيم السامرّائي، ج٨، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٨٨م، ص٣٩٩. وراجع: الفراء، إعراب القرآن، م. س، ج٢، ص١٤٤.

(٢) راجع: - يعيش بن علي بن يعيش المعروف بابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح «المفصل للزمخشري»،ج٢، بيروت: دار الكتب العلميّة، ٢٠٠١م، ص٣٠٤.

- ابن مالك الطّائي (٦٧٢هـ)، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ج١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م، ص١٣٧.

- محمد بن الحسن الأسترابادي (٦٨٦هـ)، شرح الرّضي على الكافية، ج٢، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ليبيا: جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٧٨م، ص٤١٦.

-ابو حيّان الأندلسي (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، م. س، ص٩٢٧.

- المرادي المعروف بابن أم قاسم (٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ج١، القاهرة: دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠١م، ص٣٦٥.

- جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، همع الهوامع، م. س، صص٢٠٠ـ ٢٠١.

(٣) من خصائص الوقف اجتلاب هاء السّكت، ولها مواضع، منها : الفعل المعتلّ بحذف آخره سواءٌ كان الحذف للجزم، نحو: لم يغزهْ، ومنه قوله تعالى (لم يتسنّهْ) البقرة/ ٢٥٩، أو لأجل البناء، نحو: اغزُهْ، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ ﴾ الأنعام/ ٩٠.

واستدلّوا على ذلك بالقراءة القرآنيّة والسّماع عن العرب، قرأ نافع همزة القطع في قوله تعالى ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾(١)، وقوله تعالى ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً﴾(٢)، وقرأ بها أيضاً ابنُ عامرٍ قوله تعالى ﴿لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾(٣).. واحتجّ الكوفيون بالسّماع عن العرب، قال حُمَيْد بنُ مجدلٍ (من الوافر):

أنـا سـيـفُ الـعـشـيـرة فـاعـرفـونـي حـمـيـدٌ قـد تـذرّيـتُ الـسّـنـامـا

والشّاهد فيه أنّه أثبت الألف في حال الوصل.

ومذهبُ الكوفيين في اعتبار الضّمير المنفصل (أنا) «هو مجموع الأحرف الثلاثة هو اختيار ابن مالك»(٤).

ب ـ تركيب الضّمير (أنا)

يرى بروكلمان أنّ الضّمير المنفصل للمتكلّم المفرد (أنا) مركّبٌ من «(ء ـَ :>a) في آخر الضّمير، ومن المقطع (ء ـَ نْ :>an)، والمقطعُ الأخير (>a) لا يزال يقابلُنا في الفعل، فهو منتزعٌ من الفعل المضارع للمتكلّم (أفعلُ)، وبذلك يصبح الضّمير المفرد للمتكلّم (ء ـَ نَ: >ana) أو (ء ـَ نَا :>anā)، وحركة الضّمير الأخيرة قصيرة(٥) في معظم الأحوال (أَنَ :>ana) وفي وزن الشّعر العربيّ»(٦)، ويقارن بروكلمان بين السّاميّات ليخلص إلى أنّ الضّمير المنفصل (أنا) مركب من مقطعين «ففي الآشوريّة تُؤَكَّدُ (أَنَ :>ana) بالضّمير (kū) الذي يقابلنا وحدَهُ في الفعل مرّة أخرى، وفي العبريّة قيست حركة (ū) في المتكلّم المفرد على حركة ضمير النصب المتصل فصارت لذلك (ī)»(٧).

وهذا جدولٌ يحدّد الضّمير المنفصل للمفرد المتكلّم في اللّغات السّاميّة(٨):

(١) البقرة/ ٢٥٨.

(٢) الكهف/ ٣٩.

(٣) الكهف/ ٣٨.

(٤) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، م. س، ج١، ص٣٦٥.

(٥) في السّاميّة الأولى تُركت الهمزة الواقعة بعد حركةٍ مسبوقة بهمزة أخرى، ومُدّت الحركة تعويضاً، مثل: (أَأْمُر=>a>mur) تصبح (آمُر=>āmur)، حيث تُركت الهمزة الثانية ومُدّت الحركة التي قبلها تعويضاً عن حذفها، ويحتمل أنّه قد حدث ذلك في السّاميّة الأولى مع الضّمير (أنا)، حيث حُذفت الهمزة من المقطع الثاني في الكلمة التي يبدأ فيها مقطعان مُتتاليان بالهمز، ومُدّت الحركة تعويضاً، فكلمة (أنا=>anā) أصلها (أنْأ=>an>a). وفي العربيّة القديمة نفذ هذا القانون الثاني في جميع الأمثلة المشابهة. (بروكلمان، فقه اللّغات السّاميّة، ترجمه عن الألمانيّة الدكتور رمضان عبد التواب، السعودية: جامعة الرياض، ١٩٧٧م، ص٧٥).

(٦) م. ن، ص٨٦.

(٧) م. ن، ص٨٦. يبدو أنّه قد نشأت في السّاميّة الأولى إلى جانب الصيغة الأصليّة للمتكلم صيغةٌ أخرى هي (ī) ومن هذه الصيغة نشأت صيغةُ الضّمير المتصل بالفعل (nī) بزيادة النون. (بروكلمان، م. ن، ص٨٨).

(٨) م. ن، ص٨٥.

	العربيّة	الحبشيّة	العبريّة	الآراميّة	السّريانيّة	الآشوريّة
ضمير المتكلّم	>ana	>ana	>ânōhī (١)	>ănā	>enā	>anākū

ويذهب برجشتراسر مذهب بروكلمان في تركيب الضّمير، فهو مركّبٌ عنده «من (أَنْ: >an) ومن الضّمير المتّصل المستعمل في المضارع، أي: (>a) أو (>u)»(٢).

وما ذهب إليه بروكلمان وبرجشتراسر قد ذهب إليه بعض العلماء العرب، ولكن وُصِفَ مذهبُهم هذا بالسّخف، قال أبو حيان: «ومن أسخف الأقوال ما ذهبَ إليه بعضُ المتقدّمين من أنّ (أَنْتَ) مركّبٌ من ألف (أقومُ) ونون (نقومُ) وتاء (تقومُ)، وأنّ (أَنَا) مركّبٌ من ألف (أقومُ) ونون (نقومُ)»(٣).

ج ـ مقارنة تركيب الضّمير (أنا) في السّاميّات

يذهب برجشتراسر في أحد قوليه إلى أنّ الضّمير المنفصل (أنا) «يتحالف في تركيبه الضّميران المتّصلان، أحدهما الهمزة الموجودة في المضارع المفرد (أَفعلُ) ، والآخر التّاء المضمومة في آخر الفعل الماضي (فعلْتُ)»(٤)، وهذا يعني أنّ الضّمير المنفصل للمفرد للمتكلّم أصله (أَنْـتُ)، ويستدلّ برجشتراسر على ذلك بما يتركّب منه الضّمير المنفصل في الأكّديّة والعبريّة، يقول: «وفي بعض اللّغات السّاميّة نرى ضمير المتكلّم المفرد المنفصل يجمعُ بين الضّميرين المتّصلين، فهو في الأكّديّة (>anākū أَناكُو) أصله (>an+>ā+kū أَن+آ+كُـو)، وفي العبريّة (>ānōkī آنوكِي) أصلُهُ (>ān+ō+kī آن+و+كِـي)، ويمكن أن نركّب جدولاً نوضّح فيه وجوهَ التمايز والاتفاق في اللّغات السّاميّة الثلاث العربيّة والأكّديّة والعبريّة، فيكون على الشّكل الآتي:

	الضّمير المنفصل	الصوامت	الصوائت
في العربيّة	أَنْتُ	ءن + ت	الضّمة
في الأكّديّة	>anākū أَناكُو	>n+>+k ءن+ء+ك	ū
في العبريّة	>ānōkī آنوكِي	>n+o+k ءن+و+ك	ī

(١) ولها صيغةٌ أخرى هي: >anī راجع: حازم علي كمال الدين، معجم المشترك السّامي في اللّغة العربيّة، القاهرة: مكتبة الآداب، ط١، ٢٠٠٨م، ص٦٠.

(٢) برجشتراسر، التطور النحوي للّغة العربيّة (محاضرات ألقاها المستشرق برجشتراشر في الجامعة المصريّة سنة ١٩٢٩م)، تحقيق رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٩٤م، ص٧٦.

(٣) أبو حيان الأندلسيّ، إرتشاف الضرب، م. س، ص٩٢٧. وراجع أيضاً: السيوطي، همع الهوامع، م. س، ج١، ص٢٠١.

(٤) برجشتراسر، التطور النحوي للّغة العربيّة، م. س، ص٧٦.

يقول برجشتراسر: «والفرق بينها أنّ الضّمة في الأكّديّة موافقةٌ للضمّة في العربيّة وللكسرة في العبريّة، والضّمةُ هي الأصـلُ، والكسرةُ مأخوذةٌ من الضّمير المتصل المجرور (يْ ī) في مثل (كتابِي)»، ونشاهدُ تخالفاً بين الصوامت في الأكّديّة والعبريّة من جهةٍ، وبين الصوامت في العربيّة من جهةٍ أخرى. ففي الأكّديّة والعبريّة الصامت الذي جاء في آخر الضّمير هو (الكاف)، وفي العربيّة هو (التاء)، «والكاف هي الأصل، ولو كانت التاء هي الأصل لكنّا نضطرّ أن نفترضَ أنّها قُلبت كافاً في بعض اللّغات السّاميّة بغير علّةٍ ظاهرةٍ مفهومةٍ. وبالعكس إذا كانت الكاف هي الأصل، فهمنا سببَ إبدالها تاءاً بسهولةٍ. وهو أنّ التاءَ موجودةٌ في المخاطب (أنتَ في فعلتَ) و (أنتِ في فعلتِ)، فأدخلوا التاء إلى المتكلّم أيضاً (أنتُ فعلتُ) على قياس المخاطب، وما يؤكِّدُ ذلك أنّ الكاف سالمةٌ على حالها في بعض اللّغات السّاميّة»(١). وبناءً على ذلك يقرّر برجشتراسر قاعدةً مهمّةً، هي: «أنّ الاختلاف في حياة اللسان أقدمُ من الاتّفاق، في أكثر الحالات»(٢)، ومثّلَ لذلك بالضّمير المنفصل للمفرد المتكلّم، فالتّخالف بين الصوامت الملحقة في آخر الضّمير (الكاف للمتكلم والتاء للمخاطب) أقدمُ من التوافق، أي أن يكون المتكلم والمخاطب بالتاء (أنتُ ـ أنتَ ـ أنتِ)، وهذه التاءات برأي برجشتراسر مأخوذةٌ من اللواحق في آخر الفعل الماضي (فعلتُ ـ فعلتَ ـ فعلتِ)، بينما تتخالف اللواحق في آخر الضمائر المنفصلة في الأكّدية بين الكاف في الضّمير المنفصل للمفرد المتكلم (>anākū) ، والتاء في الضّمير المفرد للمخاطب والمخاطبة (>atta) و(>atti)، والتخالف في الصوامت الدّالة على الضّمير أقدمُ من التوافق، أي أن يدلَّ صامتٌ بعينه على المتكلم وآخر على المخاطب.

والخلاصة أنّ الضّمير المنفصل للمفرد المتكلّم (أنا) في اللّغة السّاميّة الأم المفترضة، نجدُهُ ينتمي إلى نظامٍ واحدٍ منضبطٍ في جميعها وهو المقطع (أن) مع لواحق في آخره، وهذه اللاحقة المزيدة قد تكون الكاف في السّاميّتين الشّماليتين الشّرقيّة والغربيّة، فالضّمير (أنا) في الأكّديّة والبابليّة الآشوريّة (>anā(ku)=(أَنَـا(كُ))، وفي الأوغاريتيّة (>an(k)=(أن(ك))، وفي العبريّة (>ānō(ki)) (آنـو(كِ))، وفي مسارد تل العمارنة >a-nu-k (أَنُ(ك))، وفي الآراميّة القديمة والفينيقيّة (>nk(y)، وفي البابليّة القديمة المقطع الصوتي (>ana) من دون اللاحقة الكاف، «ومن يُنعم النّظر في النقوش الصّفويّة

(١) م. ن، ص. ن.

(٢) م. ن، ص. ن.

يتّضح له أنّ هجاء الصّفويّة للكلمات العربيّة خالٍ من حروف العلّة، مثل (أنا أكتب) عندهم (أنَ أكتب)»[١].

وفي (معجم مفردات المشترك السّامي) الذي وضعه د. علي حازم كمال الدّين، لم يذكرْ في اللّغات السّاميّة التي أثبتها شيئاً من اللواحق، وإنّما أثبت الأصل (أن) من دون اللاحقة الكاف، بيدَ أنّه أثبت في آخر الضّمير المنفصل الصائتَ الطويلَ في العربيّة والآراميّة والسّريانيّة (ā)، وفي الحبشية أثبت لها الصائت القصير الفتحة (a)، وأثبت الصائت الطويل المكسور في العبريّة (>anī) ، وبقي المشترك المقطع (أن)، وهذا جدولٌ يوضّح ذلك[٢]:

	العربيّة	الحبشيّة	العبريّة	الآراميّة	السّريانيّة
أنا	>anā	>ana	>anī	>ănā	>ennā

د ـ تعليل الحذف في الضّمير (أنا) في السّاميّات

كثيراً ما تُخفّفُ الهمزة فتحذف وتُعوّض بإبدالها واواً أو ياءً، أو تُحذف بغير عوضٍ، وواحدٌ من أنواع هذا الحذف أنّه إذا وقعت همزتان في أوّل مقطعين متتاليين خُفّفت الثانية، فقد يتركّب المقطع الأول من الهمزة المتحرّكة وحرفٍ ساكنٍ، مثاله كلمة (أَرَيْت) أصلها (أَرْأَيـت)، فحذُفت الهمزة الثانية من غير عوضٍ، ونُقلت حركتها إلى الصّامت قبلها فصارت (أَرَيْت). ومن المرجّح أن تكون كلمة (أنا) من هذا القسم أيضاً، فالظّاهر أنّها مركّبةٌ من (أنْ) الموجودة في (أنت وأنتم)، ومن (أ) الموجودة في صيغة المتكلّم من مضارع الفعل، أي همزة المضارعة (أفعلُ)، كما أنّ (أنتَ) مركبةٌ من (أن) بعينها ومن (ta) الموجودة في صيغة المخاطب من مضارع الفعل كقولك: تكتبُ=تفعلُ، فالمستشرق برجشتراسر يقصد أنّ الضّمير المنفصل (أنا) مركّبٌ من المقطع (أنْ) مع همزة الفعل المضارع للمتكلّم (أفعلُ)، ويصبح الضّمير مركّباً من (أنْ+أ) فحذفت الهمزة الثانية من غير عوضٍ، ونُقلت حركتها إلى النون قبلها، فصارت (أَنَ)، وهذا النوع من

(١) ولفنسون المعروف بأبي ذؤيب، تاريخ اللّغات السّاميّة، بيروت: دار القلم، لا ت، ص١٦٤. (الصّفاة) منطقة صحراويّة بالقرب من جبل الدروز في سوريا، قال الأستاذ ليتمان: «إنّ أصحاب كتابات منطقة الصفاة كانوا من العرب، وليس بينهم وبين قبائل العرب في الجزيرة فروق كبيرة، واللهجة الصفويّة كانت تشتمل على كلمات غير مألوفة في العربيّة أخذت من السّريانيّة والعبريّة. (راجع: م. ن، ص١٦٤).

(٢) راجع مادّة (أنا) في: حازم كمال الدين، معجم المشترك السّامي في اللّغة العربيّة، م. س، ٢٠٠٨م، ص٦٠.

الحذف مثلُهُ مثل الحذف من (أرَيْت) من غير عوضٍ لأنّ أصلها (أَرْأَيت)، وفي مرحلةٍ مُتأخّرةٍ أُشبعت الفتحةُ من (أنَ)، فصارت (أنَا).

ويظهر أنّ الجزء المشترك بين هذه السّاميّات هو المقطع (أن=an)، وما بقي لواحق زيدت لأغراضٍ صوتيّةٍ، ومن هذه اللواحق المدّ، فالمدّ من الصعوبة بمكانٍ أن نحدّد صوته تحديداً قاطعاً في اللّغة السّاميّة الأم؛ وهذا ما سنبحثُهُ في الفقرة القادمة.

هـ ـ مدّ الهمزة في أوّل الضّمير (أنا) ليصير (آنَ)

قد يُبدأُ الضّمير المنفصل للمتكلّم المفرد بالمدّ (آنَ)، والمدّ علّله برجشتراسر، بناءً على حذف الهمزة في السّاميّة، «أنّه إذا وقعت همزتان في أوّل مقطعين متتاليين خُفّفت الثانية» ونُقلت إلى الهمزة الأولى التي قبلها، ونُقلت حركتها إلى السّاكن قبلها، ومثّل له بجمع (رأس/ أَرْءُس) (أَفْعُل)، وبجمع (بِئر/ آبار) (أفعال)، فإنّ الهمزة الثانية حُذفت، واستُعيضَ عنها بمدّ الهمزة الأولى، ونُقلت حركة الهمزة المحذوفة إلى الحرف الذي قبلها: (بئر جمعها أَبْءَار= آبَ ار= آبار) و(رأس جمعها أَرْءُس= آرُس)، والفرق بين الحذف من غير عوضٍ والحذف مع العوض أنّه في النوع الأول من الحذف بقيت الهمزة الأولى على حالها (أرأيت/ أرَيْت) لا مدّ فيها، وهذا النوع من الحذف أقدم بكثيرٍ من الحذف مع العوض، والضّمير المنفصل (أنا) في مرحلته الأولى كان فيه حذفٌ من غير عوضٍ مع نقل حركة المحذوف إلى السّاكن قبلها (أنَا=أنَ)، أي أنّ الهمزة الأولى لم يكن فيها مدّ، ومثله في الآراميّة (>enā) حُذفت فيها الهمزة أيضاً بغير مدٍّ للحركة قبلها، ولو مُدّت الهمزة لكانت (>ē) وليس (>e)، وهذا يعني أنّ الضّمير (أنا) كان أصلُهُ (أَنْأ) فحذفت الهمزة الأخيرة من غير عوضٍ في مدّ الهمزة الأولى، ولو فعلوا لكانت (آنَ)، وهذا النّوع من المدّ جاء في زمنٍ مُتأخّرٍ، فحذفُ الهمزة من غير عوضٍ أسبقُ زمنيّاً من حذفها وتعويضها بمدٍّ يلحق الهمزة السّابقة على المحذوفة (أَنْـأَ=آنَ). والخلاصة أنّ الضّمير المنفصل للمتكلّم (أنا) كان في مُبتدأ أمرِهِ (أَنْأَ) ثمّ حُذفت الهمزةُ الأخيرةُ من غير عوضٍ، فصارت (أَنَ)، وهذا أسبق في الوجود الزّمنيّ من (آنَ).

وما يلفت أنّ صوت المدّ في بداية الضّمير في الأوغاريتيّة (آناك) وفي العبريّة (آنوكي) قد روى له علماء العربيّة شبيهاً، «فقد حكى الفراء (آنَ فعلت)، وهي لغة قضاعة، على وزن (عَان)»[١].

(١) راجع: ـ أبو حيان، إرتشاف الضرب، م. س، ص٩٢٧.

ـ ابن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، م. س، ج١، ص٣٠٦.

وتناول علماء العربيّة (آنَ) بالمدّ وأرجعوا علّةَ المدِّ إلى القلب، قال ابن مالك: «ومَنْ قال: (آنَ فعلتُ) بالمدّ فإنّه قلبَ (أنا) كما قالت العرب في (رَأى/ رَاءَ)، ولا ينبغي أن يكون (آنَ) من الإشباع، لأنّ الإشباع لا يكون غالباً إلا في الضّرورة»[١].

قال برجشتراسر: «وحذف الهمزة مع مدّ الحركة قبلها مثل (آبار) خاصٌّ باللّغة العربيّة، ولا يرتقي إلى زمانٍ أقدمَ من زمان افتراق العرب عن الأقوام السّاميّة الشماليّة، وأمّا علّةُ هذا الحذف والإبدال في باب توالي حرفين متماثلين فغرضُهُ تسهيل النُّطق، إذ إنّ الهمزة أصعبُ إخراجاً من غيرها من الحروف، فينبغي لإخراجها تغليق فمِ الحنجرة، وهو مفتوحٌ في غيرها، فينقطعُ الزّفير المتواصلُ الخروج أثناء الكلام»[٢]. صعوبة الهمزة متأتّيةٌ من أنّها: «تخرجُ من أقصى الحلق مهتوتةً مضغوطةً، وهي أبعدُ الحروف وأشدُّها، لأنّها نبرةٌ في الصّدر تخرجُ باجتهادٍ، فثقل عليهم إخراجها لأنّها كالتّهوّع»[٣]. فعمليّة تحقيق الهمز تحتاجُ إلى جهدٍ عضليٍّ، ممّا يجعلها من أصعب الأصوات مخرجاً، وهي تمرّ بثلاث مراحل حتى تخرج: قطع النَّفَس، والانطباق فالانفجار؛ والمرحلتان الأخيرتان مُتداخلتان، لا يمكن الفصل بينهما، أو النّظر إلى إحداهما دون الأخرى. ولصعوبة إخراج الهمزة مالت اللّغات السّاميّة إلى تسهيلها بالحذف أو التخفيف، ومنهم العرب، فقد مال أهل الحجاز إلى تخفيفها، ولا سيّما قريش، وحقّقها غيرهم، والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، و«التخفيف استحسان»[٤] غرضُهُ الاقتصاد في الجهد العضليّ، والابتعاد عن الثقل، والاستحسان ليس بضربة لازب.

و ـ رأي جرجي زيدان

وتناول جرجي زيدان[٥] الضمائر المنفصلة في السّاميّات مقارناً بينها، فالضّمير المنفصل للمتكلم المفرد (أنا) الأصل فيه عنده النون، على ما يظنّ، والعربيّة برأيه قد

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، م. س، ج١، ص١٣٨.

(٢) برجشتراسر، التطور النحوي للّغة العربيّة، م. س، ص٤٢.

(٣) راجع: ـ سيبويه، الكتاب، م. س، ج٢، ص١٩٤.
ـ محمد بن يزيد المعروف بالمبرد (٢٨٦هـ)، المقتضب، تحقيق حسن حمد وإميل يعقوب، ج١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م، ص٢٢٣.
ـ ابن السّرّاج: الأصول في النحو، م. س، ج٣، ص٤٠٢.

(٤) عثمان ابن جنّي (٣٩٢هـ)، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، ج١، دمشق: الدار الشامية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م، ص٤١.

(٥) أوردتُ خلاصة رأي جرجي زيدان من كتابه: الفلسة اللغوية والألفاظ العربيّة، بيروت: دار الحداثة، ط١، ١٩٨٧م، صص١٢٢ وما بعدها.

احتفظت بالنون في جميع ضمائرها إلا الغائب، والسّريانيّة حفظت هذه النون كالعربيّة، لكن خطّاً لا لفظاً، لأنّ النون في السّريانيّة تُكتب ولا تلفظ.

وفي مكانٍ آخر من بحثه يرى رأياً يذهب فيه مذهب المستشرقين، فهو يرى أنّ الضّمير المنفصل (أنا) مركّبٌ من المقطع الصّوتي (أن) ومن الضّمير المتّصل المستخدم في المضارع (أ) أي همزة المتكلّم (أفعلُ)، ويصير الضّمير المنفصل مركّباً من (أن+أ)، ثمّ خُفّفت الهمزة فأصبح الضّمير (أنا).

٢ ـ ضمائر المخاطبين[١]

(أنتَ، أنتِ، أنتُما، أنتُم، أنتُنّ) ضمائر منفصلةٌ للمخاطب، تفصل بين مذكّرِها ومؤنّثِها وتثنيتها وجمعها بالعلامات. وعند البصريين الضّمير فيها مركّبٌ من اسمٍ هو الهمزة والنون (أَنْ)، زِيدت عليه حروفٌ بمثابة علامات لفظيّة للتفريق بين المخاطبين في العدد والجنس:

أَنْ + تَ = أنتَ (مفرد مذكّر)

أَنْ + تِ = أنتِ (مفرد مؤنّث)

أَنْ + تُما = أنتُما (مثنّى مذكّر ومؤنّث)

أَنْ + تُم = أنتُم (جمع مذكّر)

أَنْ + تُنّ = أنتُنّ (جمع مؤنّث)

كما ترى، إلتزم البصريّون حذف الألف الأخيرة من ضمير المتكلّم (أنا) وتسكين النون، «لأنّ الحاجة إلى تخفيف المركّب أشدُّ من الحاجة إلى تخفيف المفرد»[٢]، ثمّ زيدت زوائد تفرّق بين العدد والجنس.

إذاً، الضّمير عند البصريين الهمزة والنون، وباقي الحروف زوائد، وهذه الزوائدُ حروفُ معنىً مجرّدةٌ من معنى الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب، بينما تاءُ الفعل

(١) راجع: ـ ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح «المفصل للزمخشري»، م. س، ج٢، ص٣٠٧.
ـ الأسترابادي (٦٨٨هـ)، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، م. س، ج٢، ص٤١٨.
ـ ابو حيّان الأندلسي (٧٤٥هـ)، إرتشاف الضرب من لسان العرب، م. س، ص٩٢٧.
ـ السيوطي (٩١١هـ)، همع الهوامع، م. س، ج١، ص٢٠١.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، م. س، ج١، ص١٣٨.

الاسميّة لها محلّ من الإعراب، مثل (ضربْتُ، ضربْتَ، ضربْتِ، ضربْتُما، ضربْتُم، ضربْتُنَّ) ، التاء الحرفيّة في الضمائر تُشبِهُ التاء الاسميّة في الأفعال من حيث الدّلالة على العدد والجنس.

وذهبَ الكوفيّون، ومنهم الفراءُ[1]، إلى أنّ الضّمير هو مجموع الهمزة والنون مع ما يسمّيه البصريّون زوائد، فالتّاء (في المفرد والمثنى والجمع) والميم (في المثنّى والجمع) والألف (في المثنى) والنون (في الجمع المؤنث) كلّها من الكلمة نفسها، والكلمة بكمالها اسمٌ من غير تفصيلٍ ولا زوائد، وهي بكمالها صيغٌ وضعت للمفرد والمثنّى والجمع، فليس (أنتما) تثنية (أنت)، إذ لو كانت تثنيةً لوجبَ أن تقول (أنتَ/ أنتان)، وإنّما هو اسمٌ مصوغٌ على التثنية[2]، ومثله جمع (أنت/ أنتم) ولو كان كذلك لكان جمعه (أنتُون).

ورأيٌ ثالثٌ لابن كيسان مفادهُ أنّ الضّمير المنفصل للمخاطبين «هو التّاء فقط، وهي تاءُ (فعلت)، وكُثِّرت بـ(أَنْ)، وزِيدت الميم للتّقوية، والألف للتّثنية، والنون للتأنيث»[3].

من المفترض أن يكون الضّميران المنفصلان (أنتَ وأنـتِ) الضّميرين السّامييّ الأصل، ففي السّاميّات جميعهنّ الصّيغة الأصليّة الثابتة لهذين الضّميرين هي (>att) أو(>ant)، والصّائتان القصيران الفتحة (a) والكسرة (i) هما المميِّزان للجنس (المذكر والمؤنّث).

إنّ الإدغام ميزةٌ ساميّة، ففي الصيغة (أنـت=>ant) أُبدلت النّون تاءاً ثم أُدغمتِ التاء في التاء، فصارت في الأكّديّة (أتّـا=>att(ā)) و(أتّـي=>att(ī))، والأصل فيهما (أنـتا=>ant(ā)) و(أنـتي=>ant(ī)). وفي مسارد تل العمارنة تأكيدٌ على هذا الإدغام، وإنّ هذا الإدغام امتدَّ إلى جزءٍ كبيرٍ من الرّقعة السّاميّة الشماليّة، ففي آراميّة الكتاب المقدّس (>ant) و(>antī)، وأثبتها ولفنسون في جدوله ((>at(>ant)) و((>at(>anti))، وهذا يعني أنّ النون كانت جزءاً من صيغة الضّمير، وإبدالها تاءاً وإدغام التاء في التاء حدثٌ متأخّرٌ؛ بيدَ أنّ العربيّة والحبشيّة احتفظتا بهذه الصيغة كما هي، ففي (معجم المشترك السّامي في اللّغة العربيّة) للدكتور حازم علي كمال الدين

(١) أبو حيّان الأندلسي (٧٤٥هـ)، إرتشاف الضرب من لسان العرب، م. س، ص٩٢٧. والسيوطي (٩١١هـ)، همع الهوامع، م. س، ج١، ص٢٠١.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، م. س، ج١، ص١٨٢.

(٣) أبو حيان، إرتشاف الضرب، م. س، ص٩٢٧. والسيوطي، همع الهوامع، م. س، ج١، ص٢٠١.

أورد الضّميرين للمفرد (المخاطب والمخاطبة) بالنّون في العربيّة والحبشيّة على حدٍّ سواء (>anta) و(>anti)، بينما جاءت في بقيّة السّاميّات بإبدال النون تاءاً وإدغامهما، ففي العبريّة (أتّا=>attā) و(أتّ=>att)، وفي السّريانيّة (أتّ=>att) للمذكر والمؤنّث، وفي الآشوريّة (أتَّ=>atta) و(أتِّ=>atti). ومن الملاحظ حذف الصوتين الصائتين في الرقعة السّاميّة الشّماليّة الغربيّة، باستثناء المخاطب المذكّر في العبريّة (أتّا=>attā)، حيث بقي الصائت في آخر الصيغة.

والخلاصة أنّ الضّميرين المنفصلين للمفرد المخاطب المذكر والمؤنث أصلهما الهمزة والنون والتاء، وهو ما قاله الكوفيّون من علماء العربيّة، وعلينا القول بمقالتهم إن الضّمير هو(أنت)، «والكلمة بكمالها اسمٌ من غير تفصيلٍ ولا زوائد»، أي أنّ صيغة الضّمير بسيطةٌ وليست مركبّة، لأنّ الأصل موجودٌ في اللّغات السّاميّة كلّها، وأنا أوردُ لكَ جدولين لباحثين في اللّغات السّاميّة تناولا الضّمير المنفصل للمفرد في المذكر والمؤنّث.

الجدول الأول مأخوذٌ من كتاب (معجم المشترك السّامي في اللّغة العربيّة) للدكتور حازم علي كمال الدين[1]:

	العربيّة	الحبشيّة	العبريّة	الآشوريّة	السّريانيّة
أنْتَ	>anta	>anta	>attā	>atta	>att
أنْتِ	>anti	>anti	>ant(i)	>atti	>att

الجدول الثاني مأخوذٌ من كتاب (تاريخ اللّغات السّاميّة) أ. ولفنسون[2]:

العربيّة	الحبشيّة	العبريّة	البابليّةالآشوريّة	الآراميّة	سبئي/ معيني
أنتَ	>anta	>atta	>atta	>at(>ant)	>anta
أنتِ	>anti	>att(>atti)	>atti	>at(>anti)	>anti

(١) راجع مادّة (أنت) في: حازم علي كمال الدين، معجم المشترك السّامي في اللّغة العربيّة، م. س، ص٦٠.

(٢) أ. ولفنسون، تاريخ اللّغات السّاميّة، م. س، ص١٥.

ويرى جرجي زيدان أنّ الضّمير المنفصل للمفرد المخاطب المذكر والمؤنث (أنتَ وأنتِ) مركبٌ، والتّاء فيها أصلٌ وما بقي زوائد، وإذا جُرّدتِ الضمائر المنفصلة للمخاطب في المفرد والمثنى والجمع من مميّزات العدد والجنس، ومن النون الزائدة، اتّضحَ لكَ جليّاً أنّ الأصل فيها التّاء أو أحد تنوّعاتها، فممَّ تتركّب هذه الضمائر عنده؟

يجيب جرجي زيدان بأنّها تتركّبُ من الضمائر المتّصلة للمخاطب المستخدمة مع الأفعال الماضية (تَ، تِ، تُما، تُم) ومن المقطع (أنْ)، فتصبح (أنتَ، أنتِ، أنتُما، أنتُم)، ولكنّني لم أفهم كيف أنّ النون عنده زائدةٌ في مكانٍ، وفي مكانٍ آخر اعتبرها أصلاً في التركيب مع الضّمير (أنا)؟

وجرجي زيدان ليس أوّل مَن قال إنّ التاء أصلٌ في الضمائر المخاطبة، بل سبقه إليه ابن كيسان، فهو يرى أنّ الضّمير المنفصل للمخاطبين «هو التّاء فقط، وهي تاءُ (فعلت)، وكُثِّرتْ بـ(أنْ)، وزِيدت الميم للتّقوية، والألف للتّثنية، والنون للتأنيث»[1]. وإلى مثل هذا الرأي ذهب المستشرق براجشتراسر، قال: «ومن الراجح أن تكون كلمة (أنا) من القسم الذي يكون فيه المقطع الأول مركباً من همزةٍ متحركةٍ وحرفٍ ساكنٍ، فالظاهر أنّ (أنا) مركّبةٌ من (أنْ) الموجودة في (أنْت) ومن (أ) الهمزة الموجودة في صيغة المتكلّم من مضارع الفعل، نحو (أفعلُ)، كما أنّ (أنت) مركّبةٌ من (أنْ) بعينها، ومن (ta) الموجودة في صيغة المخاطب من مضارع الفعل»[2].

وأمّا الضمير المنفصل للمثنى فليس في السّاميّات شيءٌ منه، «فهو مشتقٌّ من الجمع، وهو حديثٌ بالنّسبة إلى سائر الضمائر، ولا يُوجد في غير العربيّة من اللّغات السّاميّة»[3]، «وقد ينسبُ المرء إلى السّاميّة الأم الصيغتين العربيّتين: أنتما وهما، والمعلومات التي بين أيدينا محدودةٌ جدّاً بطبيعة الحال»[4].

وأمّا الضمير المنفصل لجمع المذكر والمؤنّث، فإنّ الأصل في السّاميّات هي (أَنْتُمْ >antumu) و(أَنْتِنَ >antina)، ومن الواضح أنّ الصائتين القصيرين (u) و(a) المسبوقتين بصامتين هما (m) و (n) كانا ملازمين لصيغتي الضّمير، وحذف الصوائت

(١) ابو حيّان الأندلسي (٧٤٥هـ)، إرتشاف الضرب من لسان العرب، م. س، ص٩٢٧. والسيوطي (٩١١هـ)، همع الهوامع، م. س، ج١، ص٢٠١.

(٢) برجشتراسر، التطور النحوي للّغة العربيّة، م. س، ص٤١.

(٣) جرجي زيدان، الفلسة اللغوية والألفاظ العربيّة، م. س، ص١٢٩.

(٤) مجموعة من المستشرقين، مدخل إلى نحو اللّغات السّاميّة المقارن، ترجمة د. مهدي مخزومي و د. عبد الجبار المطلبي، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٩٩٣م، ص١٧٩.

القصيرة من آخر الصيغتين موافقٌ للقوانين الصّوتيّة السّاميّة الشّماليّة الغربيّة، «ومن ينعم النّظر في النقوش الصّفويّة يتّضح له أنّ هجاء الصّفويّة للكلمات العربيّة خالٍ من حروف العلّة، مثل (أنا أكتب) عندهم (أنَ أكتب)»[1]. وإشباع الصائت القصير جائزٌ في العربيّة حتّى يتولّد منه صائتٌ طويلٌ (أنتُمُ = أنتمُو)، وفي كلتا الحالتين يكون الضّمير مُتشكّلاً من ثلاثة مقاطع صوتيّة :

أَنْتُمُ = (أَنْ) ص ح ص + (تُ) ص ح + (مُ) ص ح.

أَنْتُمُوْ = (أَنْ) ص ح ص + (تُ) ص ح + (مُو) ص ح ح.

وفي العربيّة يمكنُ الاستغناء عن الصائتين (القصير والطويل)، والإبقاء على المقطع الصوتي مغلقاً بصامت (أَنْتُمْ) = (أَنْ) ص ح ص + (تُمْ) ص ح ص ، ومن الواضح أنّ الصيغتين الأوليين مُتشكّلتان من ثلاثة مقاطع، بينما تشكّلت الصيغة المخفّفة من مقطعين صوتيين، ومن المسلّم به أن المقطعين أخفُّ من الثلاثة، واللّغات دوماً تطلبُ الخفّة في تطوّرها وتبدّلها على ألسنة المتكلّمين بها. والجدولان الآتيان يوضّحان الضّميرين للجمع في المذكر والمؤنّث:

الجدول الأول مأخوذٌ من كتاب (معجم المشترك السّامي في اللّغة العربيّة) للدكتور حازم علي كمال الدين[2]:

	العربيّة	الحبشيّة	العبريّة	الآشوريّة	السّريانيّة	الآراميّة
أَنْتُمْ	>antum	>antemmū	>atem	>attunu	>attōn	>antūn
أَنْتُنّ	>antunna	>anten	>atten	>attina	>atten	>attīn

الجدول الثاني مأخوذٌ من كتاب (تاريخ اللّغات السّاميّة) أ. ولفنسون[3]:

العربيّة	الحبشيّة	العبريّة	البابليّة الآشوريّة	الآراميّة
أنتُم	>antemmu	>attem(a)	>attunu	>attun
أنتُنَّ	>anten	>attena	>attina	>atten

(١) ولفنسون، تاريخ اللّغات السّاميّة، م. س، ص١٦٤.

(٢) راجع مادّة (أنتم وأنتنّ) في: حازم علي كمال الدين، معجم المشترك السّامي في اللّغة العربيّة، م. س، صص٦٢ ـ ٦٣.

(٣) ولفنسون، تاريخ اللّغات السّاميّة، م. س، ص١٥.

وفي ما سبق ذكرتُ رأي جرجي زيدان في الضمائر المنفصلة، فهي عنده متركّبةٌ من الضمائر المتّصلة للمخاطب المستخدمة مع الأفعال الماضية (تَ ـ تِ ـ تُما ـ تُم)، ومن المقطع (أن)، فتصبح (أنتَ ـ أنتِ ـ أنتُما ـ أنتُم)، ودليله في ذلك أنّ ضمير المتكلّم المفرد يجمع بين الضّميرين المتّصلين في بعض اللّغات السّاميّة، فهو في الأكّديّة مُتشكّلٌ من (أناكُ= أن+آ+كُ >an+ā+ku)، وفي العبريّة (أنّوكِ= أن+نو+كِ >an+no+ki)[1].

ويرى جرجي زيدان أنّ الضّمير المخاطب جمعُهُ مشتقٌّ من مفرده بزيادة ميمٍ في المذكّر (أنت+م=أنتم)، ونونٍ مُشدّدةٍ مفتوحةٍ في المؤنّث (أنت+نَّ=أنتُنَّ)، وميم الجمع ساكنةٌ عادةً في العربيّة، لكنّها كانت في الأصل مضمومةً (أنتُمُ)، ثمّ حُذفت الضمّة تخفيفاً، فإذا لم تكن الميمُ آخراً بل في الوسط وأُلحِق بها ضميرٌ عادتْ مضمومةً، مثل (أكلتُمُوها) حيث أُشبعتِ الضّمة فتولّدت واوٌ حرفيّةٌ لا محلّ لها من الإعراب، مقابل الواو الاسمية التي لها محلٌّ من الإعراب، كقولك: (أكلُوا).

وأمّا حركةُ التاء في الضمائر المنفصلة للمخاطب المثنّى وجمع المذكر وجمع المؤنّث (أنتُما، أنتُم، أنتُنّ) فهي الضّمة، وكانت في الأصلِ كسرةً في جميع السّاميّات (راجع الجدولين السابقين).

٣ ـ الضّمائر المنفصلة للغائب

قال سيبويه: «وأما المضمَر المحدَّث عنه فعلامتُه: (هو)، وإن كان مؤنّثاً فعلامته: (هي)، وإن حدّثتَ عن اثنين فعلامتُهما: (هُما)، وإن حدّثتَ عن جميعِ فعلامتُهم: (هُم)، وإن كان الجميعُ جميعَ المؤنّث فعلامتُه: (هُنّ)»[2].

أ ـ الضميران المنفصلان (هو=howa) و(هي=hiya)

«ذهب الكوفيّون والزّجّاج وابن كيسان إلى أنّ الهاء من (هُو) و(هِي) هي الاسم وحدَها، والواو والياء مزيدتان للتكثير»[3]، أو للإشباع، وحرف الإشباع حرفٌ ساكنٌ غير متحرّك، لا يثبت إلا في الضّرورة»[4].

(١) أو (أنوهِ = آن+و+هِ /anohi=ani). راجع: م. ن، ص. ن.

(٢) سيبويه، الكتاب، م. س، ج١، ص٤٤٣.

(٣) راجع: ـ عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنباري (أبو البركات)، الإنصاف في مسائل الخلاف، قدّم له ووضع حواشيه حسن حمد، ج٢، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٩٩٨م، ص١٨٩.
ـ أبو حيّان الأندلسي، إرتشاف الضرب من لسان العرب، م. س، ص٩٢٧.

(٤) الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، م. س، ج٢، ص٤١٨.

«وذهب البصريون إلى أنّ الهاءَ والواوَ من (هو)، والهاءَ والياءَ من (هي)، هما الاسم بمجموعهما، وحجّتهم في ذلك أنّ الضمير المنفصل لا يجوزُ أن يُبنى على حرفٍ واحدٍ»[1]، «وليس في الكلمات ما هو على حرفين مُتحرّكين ثانيهما حرف لينٍ غيرهما»[2]، «وقال أبو علي: الضميران المنفصلان (هُوَ وهِيَ) ألفاظٌ مرتجلةٌ»[3].

وللكوفيين في ما ذهبوا إليه حجّتان: عقليّةٌ وسماعيّةٌ. وأمّا العقليّة فهي أنّ الواو من (هُوَ) والياء من (هِيَ) مزيدتان للتكثير، «فزدتَ واواً أو ياءاً استثقالاً للاسم على حرفٍ واحدٍ، لأنّ الاسم لا يكون أقلّ من حرفين»[4]، والدليل على زيادتهما أنّهما «تحذفان في التثنية والجمع نحو (هما) و(هنّ) و(هم)، وفي الواحد المتّصل نحو (رأيتُهُ) ولو كانا منه لما حُذِفا»[5]، واحتجّوا أيضاً بالسّماع، وما نقلوه عن العرب من شواهد، «فالواو والياء من الضّميرين المنفصلين مزيدتان للتكثير، لأنّهما تحذفان، قال الشاعر (من الطويل):

فبيناهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قال قائلٌ: لِمَنْ جملٌ رِخْوُ المِلاط نجيب

وأصلُهُ (فبينَا هو) فحذفت الواو من الضمير (هُ)، وحذفها يدلّ على زيادتها»[6].

«وقال الشاعر (من الرجز):

دارٌ لِسُعْدَى إذْهِ مِنْ هواكا

أراد: (إذْ هِيَ) فحذف الياء؛ فدلّ على أنّ الاسم هو الهاء وحدها في (هو) و(هي)، وإنّما زادوا الواو والياء تكثيراً للاسم كراهيّةَ أن يبقى الاسم على حرفٍ واحدٍ، كما زادوا الواو في قولهم: (ضربْتُهُو) و(أكرمْتُهُو) وإنْ كان الهاء الضمير المتّصل وحدَها هي الاسم، فكذلك ها هنا»[7].

(١) أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، م. س، ج٢، ص١٨٩.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، م. س، ج١، ص١٣٩.

(٣) أبو حيّان الأندلسي، إرتشاف الضرب من لسان العرب، م. س، ص٩٢٧. وراجع أيضاً: السيوطي، همع الهوامع، م. س، ج١، ص٢٠٢.

(٤) الأزهري، تهذيب اللّغة، م. س، ج١٥، ص٤٩٥.

(٥) عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٥م، ص١٩٢.

(٦) ابن يعيش، شرح «المفصّل» للزمخشري، م. س، ج٢، ص٣٠٨. وراجع أيضاً: أبو حيّان الأندلسي، إرتشاف الضرب من لسان العرب، م. س، ص٩٢٨.

(٧) أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، م. س، ج٢، ص١٩١.

وعلّل ابن يعيش فتح الواو من الضمير (هُوَ) بقوله: «وبُنيت (هُوَ) على الفتح تقويةً بالحركةِ، ولم تُضمّ اتباعاً لضمّة الهاء لثقل الضمّة على الواو المضمومِ ما قبلها، وكانت الفتحةُ أخفَّ الحركات»[1]. وأمّا علةُ فتح الياء من (هِيَ)، قال ابن يعيش: «وكأنّهم قوّوها بالحركة، لأنّ الضمير المنفصل عندهم يجري مجرى الظّاهر، وأقلّ ما يكون عليه الظّاهرُ ثلاثةُ أحرف، ولمّا كان (هُوَ) و(هِيَ) على حرفين قوّيا بالحركة، وكانت الفتحةُ أولى الحركات لخفّتها»[2].

وفي الضّميرين المنفصلين (هو وهي) ثلاثُ لغات[3]:

١ ـ فتح الواو والياء، قال الكسائيّ: ومن العرب مَنْ يخفّف (لا يشدّد) (هوَ وهيَ) فيقول: هُوَ فعلَ ذلك)، وتكون الواو والياء المفتوحتان لإرادة التّقوية.

٢ ـ تشديد الواو والياء، قال الكسائيّ: (هو) أصلُهُ أن يكون على ثلاثة أحرف مثل (أنْـتَ)، فيقال: (هـوَّ فعلَ ذلـك)، والتشديد تقوله همدان مبالغةً في التّقوية، قال شاعرهم:

وإنّ لساني شُـهْـدةٌ يُشـتفـى بها ... وهُـوَّ عـلى مـن صبّه الـلـه، علقمُ

وقال آخر:

والنّفْسُ إنْ دُعِـيَـتْ بالعُنفِ آبيةٌ ... وهِـيَّ مـا أُمِـرَتْ بـالـلّطف تـأمر

١ ـ تسكين الواو والياء (هُوْ وهِيْ)، من غير اضطرارٍ، قال اللّحيانيّ: حكى الكسائي عن بني أسدٍ وتميمٍ وقيسٍ (هُوْ فعلَ ذلك)، بإسكان الواو والياء، وهي أضعفُ لغاتها، قال الشاعر:

وركضُك لولا هُوْ لقيتَ الذي لَقُوا ... فأصبحتَ قد جاوزت قوماً أعاديا

وقال آخر:

إنّ سلمى هِيْ الّتي لو تراءت ... حبّذا هِيْ خُلّة لو تُخالى

(١) ابن يعيش، شرح «المفصّل» للزمخشري، م. س، ج٢، ص٣٠٨.
(٢) م. ن: ج٢، ص٣٠٩.
(٣) راجع هذه اللّغات في: ـ م. ن، ج٢، ص. ن.
ـ ابن مالك، شرح التسهيل، م. س، ج١، صص١٣٩ ـ ١٤٠.
ـ ابن منظور، لسان العرب، م. س، ج١٥، ص٥.

ب ـ الضمائر المنفصلة للغائب المثنّى والجمع

قال ابن مالك: «(هما) و(هم) و(هنّ) قيل: الأصل (هُوَمَا) و(هُومُوا) و(هُوَنَ)، وهذه زوائدُ على أصل الضمير الذي هو (هو)»[1].

«قال الكسائي: وتثنيةُ (هُوَ) (هُمَا) وجمعه (هُـمُـو)»[2]، «وعند البصريين (هو) و(هي) فقط أصلان، وزيدت الميم والنون عليهما في المثنّى والجمع. وقال أبو علي: الكلّ أصولٌ، وهي ألفاظٌ مرتجلةٌ، ولم يجعل الميم والنون والألف زوائد»[3]. وذكر ابن يعيش: «أنّ أصل (هما) (هُوْمَا)، فحذفت الواو وبقيت الصّيغة (هُمَا)»[4]، ولم يُعلّل ابن يعيش سببَ وصل (ما) بالضّمائر المنفصلة للغائب المثنّى والجمع دون غيرها من الصّوامت الأخرى. وعلّله الرّضي الأستراباديّ، وذكر لذلك علّتين: «لأنّ الميم أقربُ الحروف الصّحيحة إلى حروف العلّة لغُنّتِها، ولكونها من مخرج الواو»[5]، فالميم عند الأستراباديّ هي الصّامت الصحيح الأقرب إلى حروف العلّة للسببين اللذين ذكرهما، فالميم صامتٌ أغنّ، لأنّ الهواء يخرجُ من طريق الأنف، والسبب الثاني كون الميم «تُشبه الواو»[6]، فكلاهما «مخرجه ممّا بين الشفتين»[7]، فالشّفتان مع الواو تستديران، ومع الميم تنطبقان لتقفلا المجرى الفمّي أمام الهواء المندفع، فيخرج من الأنف محدثاً غنّة.

والألف في (هُمَا) تثبتُ كما ثبتت في (أنْتُما) «لأنّها صيغةٌ دالّةٌ على التّثنية، وليست تثنيةً صناعيّةً، لأنّ حدَّ المثنّى ما تتنكّر معرفتُهُ، والمضمر لا يتنكّر بحالٍ، فكأنّ صيغته لذلك»[8]. والذين قالوا إن أصل الضمير المنفصل للمثنى (هُوْمَا) «فحُذفت الواو، قالوا: لأنّها لو بقيت لوجبَ ضمُّها، لأنّ هذه الميم يُضمُّ ما قبلها، والضّمة تُستثقل على الواو المضمومِ ما قبلها، فحذفت الضّمة للثقل، ولمّا سكنت الواو تطرّق إليها الحذف لضعفها»[9].

(١) أبو حيّان الأندلسي، إرتشاف الضرب من لسان العرب، م. س، ص٩٢٩.
(٢) ابن منظور، لسان العرب، م. س، ج١٥، ص٦.
(٣) أبو حيّان الأندلسي، إرتشاف الضرب من لسان العرب، م. س، ص٩٢٩. وراجع أيضاً: السّيوطي، همع الهوامع، م. س، ج١، ص٢٠٢.
(٤) ابن يعيش، شرح «المفصّل» للزمخشري، م. س، ج٢، ص٣٠٩.
(٥) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، م. س، ج٢، ص٤١٢.
(٦) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، م. س، ج١، ص١٩٢.
(٧) سيبويه، الكتاب، م. س، ج٢، ص٤٨٩.
(٨) ابن يعيش، شرح «المفصّل» للزمخشري، م. س، ج٢، ص٣٠٧.
(٩) م. ن، ج٢، ص٣٠٩.

وأمّا (هُم) فقد «قال الكسائي: جمع (هُو) (هُمُو)»[١]، أو «هموا تزيد ميماً وواواً علامة الجمع، كما زادوها لذلك في (قاموا) و(أنتموا)، وهذا هو الأصل، أعني إثبات الواو، وقد تُحذف الواو فراراً من ثقلها، ولأنّ اللبسَ مرتفعٌ، ولمّا حُذفت الواو أُسكنت الميم، لأنّ في بقاء الضّمة إيذاناً بإرادة الواو المحذوفة، إذ كانت من أعراضها»[٢]؛ «وامّا (هُنَّ)، بتشديد النون، ليكون حرفين، فيقابل الميم والواو في الجمع المذكر، نحو (هموا فعلوا)»[٣].

وأمّا لماذا حُرّكت التّاءُ قبل الميم بالضم في المثنى والجمع، فإنّ الرضي الأسترابادي يجيبُ على ذلك بقوله: «وبما أنّ الميم هي الصّامت الصحيح الأقربُ إلى الواو، ضُمّ ما قبل الميم كما يُضمّ ما قبل الواو للمناسبة»[٤]، وهو استنتاجٌ مقبولٌ لأنّه مبنيٌّ على ما سبق من مقدّمةٍ صغرى.

والقياس على مذهب البصريين في المثنّى وجمع المذكر والمؤنّث، أن تكون (هُمَا=هُوَمَا أو هِيَ مَا) و(هُمْ=هُوَمْ) و(هُنَّ=هِيَ نْ)، فخفّف بحذف الواو والياء فصارت (هُمَا وهُمْ وهُنَّ)، وعلى رأيهم يكون في الضمائر المنفصلة للغائب في المثنى والجمع زيادةٌ وحذفٌ، فالزّيادة متمثّلةٌ بالميم والنون، والحذف مثمّلٌ بحذف الواو والياء.

وبعد هذا الشرح والتوضيح المفصّل للضمائر المنفصلة للمخاطب عندَ علماء العربيّة ننتقلُ إلى دراسة هذه الضمائر على ضوء اللّغات السّاميّة، ونستدلّ من خلالها على صحّة القول بالمشترك اللّغوي بين هذه السّاميّات. وقبل الشروع أوردُ جدولاً[٥] يتناول الضمائر المنفصلة للغائب في اللّغات السّاميّة:

العربيّة	الأكّديّة	الأوغاريتيّة	العبريّة	السّريانيّة
هُوَ	Šū	hw	hū	Hū
هِيَ	Šī	hy	hī	Hī
هُمَا	---	hm	---	---
هُمْ (ـو)	Šūnū	hm	hem(mā)	hennōn
هُنَّ	Šīna	---	hen(nā)	hennēn

(١) ابن منظور، لسان العرب، م. س، ج١٥، ص٦.
(٢) ابن يعيش، شرح «المفصّل» للزمخشري، م. س، ج٢، ص٣٠٩.
(٣) م. ن، ج٢، ص. ن.
(٤) الأسترابادي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، م. س، ج٢، ص٤١٢.
(٥) هذا الجدول مأخوذٌ من كتاب: مجموعة من المستشرقين، مدخل إلى نحو اللّغات السّاميّة المقارن، م. س، ص١٧٢.

وإذا نظرنا إلى هذا الجدول نلاحظُ أنّ اللّغات السّاميّة جميعها استخدمت الصامت الهاء (h) في صياغتها للضمائر المنفصلة للغائب، ما عدا الأكّديّة، فإنّها استخدمت عنصراً صامتاً مختلفاً هو الشين (Š)، (هُو=شُو/ Šū) و(هِي=شي/ Šī) و(هُمُ=شُونُو/ Šūnū) و(هُنَ=شِينَ/ Šīna)، وهذا النوعُ من الإبدال، أي إبدال الهاء شيناً، «موجودٌ في اللهجات العربيّة الجنوبيّة، باستثناء السّبئيّة، فإنّها تلفظُها هاءاً، والمعينيّة والقتبانيّة تنطقها شيناً»[١]، يقول براجشتراسر: «إنّا نرى بعض الكلمات الآراميّة المعرّبة اشتركت في هذا التبادل، فصارت الشّين الآراميّة فيها سيناً عربيّة، والسّين الجنبيّة أو الشّجريّة الآراميّة شيناً عربيّة..»[٢].

ويظهرُ أنّ السّلسلة مع الهاء في بعض اللّغات السّاميّة، كالعربيّة والأوغاريتيّة والعبريّة والسّريانيّة، وهي الأكثر، وتلك التي مع الشّين كالأكّديّة، كلتاهما ذواتا أصلٍ من السّاميّة الأم، ويمكننا أن نتصوّر أنّ بناءَ الضمير المنفصل للغائب مكوّنٌ من أيٍّ من السلسلتين، مع الشين ومع الهاء، وعليه، فإنّنا إذا أردنا أن نعيدَ بناءَ السّلسلة السّاميّة، فإنّنا نبنيها من الهاء (hu-he-hum-hen) ونظيرها الشّين (شِينَ Šīna) (شُومُو Šūmū) (شِي Šī) و(شو Šū)، ومن الملاحظ أنّ بعد الصامت الأوّل الهاء (أو الشّين) هناك صائتٌ ثابتٌ هو الضمة (u) والكسرة (i) وهما صائتان لازمان في جميع اللّغات السّاميّة، وأمّا الصّائتان في آخر الضميرين فهما ليسا لازمين في جميع السّاميّات، «فقد تُحذف الأصوات الصائتة من آخر الصّيغ في الرّقعة السّاميّة الشّماليّة الغربيّة وفاقاً للقوانين الصوتيّة لتلك الرّقعة، إلا في بقايا قليلةٍ في بعض السّجلات الآراميّة القديمة (hmw=همو)»[٣]، وهذا يعني أنّ الضمائر المنفصلة في العربيّة مركّبةٌ من الاسم (هُـ) و(هِـ) ومن زوائد أو لواحق غرضها التمييز بين عدد الضمير وجنسه.

وبناءً على ما سبق، فإنّنا مع الاستنتاج الذي وصل إليه د. مخزومي بقوله: «الكوفيون على صواب فيما ذهبوا إليه من أنّ الهاء وحدّها هي الضمير، لأنّها هي الضمير وحدّها في الآراميّة، ولأنّ السّين (قراءتها الشين) التي حلّت محلّها في البابليّة والآشوريّة هي الضمير وحدّها أيضاً، وليس الصّوت الملحق بالهاء (أو السّين) حرفاً ثانياً، لأنّه - في أغلب الظّن - ليس إلا ضمّةً ممطولةً، أو كسرةً ممطولةً، ولا بدَّ من الضّمة والكسرة ليسهل نطقه على

(١) م. ن، ص١٧٦.
(٢) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، م. س، ص١٤.
(٣) مجموعة من المستشرقين، مدخل إلى نحو اللّغات السّاميّة المقارن، م. س، ص١٧٨.

اللّسان، وأغلب الظّنّ أنّ الضمير في (هو) و(هِي) وفروعهما هو الضمير المتّصل نفسه الذي نجدهُ في (ضربَهُ) و(ضربَها) و(ضربَهم) و(ضربَهنّ)»[١].

وإلى مثل هذا يذهب جرجي زيدان، يقول: «الأرجح أنّ الهاء هي الأصل في جميع أحوال الضمير الغائب، وأنّث بالكسر فصار (هِيَ)، وجُمعت بالميم أو النّون فصارت (هُم وهـنّ)، ونستنتج ذلك من مقابلة اللّغات السّاميّة»[٢]، «ويرجّح بعض الدارسين للساميّة الأمّ أن يكون في آخر الضمائر المنفصلة همزةٌ، (هُوْءَ hū>a) و(هِيئَ hū>a)، وبالشّين (شُوْءَ ū>aŠ) و(شِيْئَ ī>aŠ)، وهذا الدّارس يفضّل أن تُختم الضمائر بالهمزة على خلوّها منها (هُوَ huwa) و(هِيَ hiya)، وبالشّين (شُوَ uwaŠ) و(شِيَ iyaŠ)»[٣]، ومن ثمّ حُذفت الهمزة من آخر الضمائر، وهذا الحذف حدثَ في زمنٍ قديمٍ جدّاً، من زمن تخفيفات الهمزة في اللهجات العربيّة.

ثانياً: أسماء الإشارة

اسم الإشارة ما يدلّ على معيّنٍ بواسطة إشارةٍ حسّيّةٍ باليد ونحوها، إنْ كان المُشار إليه حاضراً، أو إشارةٍ معنويّةٍ إذا كان المُشار إليه معنىً أو ذاتاً غير حاضرة؛ وسُمّيت بذلك لأنّ المراد منها تنبيه الغافل إلى ما بعدها، وتوجيهه إلى ما سيذكر، وإمّا إشعار غير الغافل إلى أهمّيّة ما بعدها وجلال شأنه ليتفرّغَ له ويقبلَ عليه.

ومعنى الإشارة تدلّ عليه قرائن الحال من الإيماء باللّحظ واللّفظ الخارج من طرف اللسان وهيئة المتكلّم؛ وهي ضربٌ من المُبهم، لذا يُقال لها «الأسماء المبهمة»[٤]، ويعود السبب في ذلك إلى أنّ الأسماء موضوعةٌ للزوم مسمّياتها، وأسماء الإشارة غير لازمةٍ لما وُضعت له، فصارت بمنزلة المضمر الذي يُسمّى به إذا تقدّم ظاهرٌ. وبالجملة، فإنّ أسماءَ الإشارة «محصورةٌ بالعدِّ فاستغنى عن الحدّ»[٥]، وأنا أصنع لك جدولاً، أعدُّ فيه اسماء الإشارة كما ذكرها أبو حيان صاحب ارتشاف الضرب[٦]:

(١) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنحو، بيروت: دار الرائد العربي، ط٣، ١٩٨٦م، ص١٩٥.

(٢) جرجي زيدان، الفلسة اللغوية والألفاظ العربيّة، م. س، ص١٢٩.

(٣) مجموعة من المستشرقين، مدخل إلى نحو اللّغات السّاميّة المقارن، م. س، ص١٧٦.

(٤) سيبويه، الكتاب، م. س، ج١، ص٢٥٦.

(٥) السيوطي، همع الهوامع، م. س، ج١، ص٢٤٤.

(٦) أبو حيان، ارتشاف الضرب، م. س، صص٩٧٤ وما بعدها.

	المفرد المذكر	المثنى المذكر	المفرد المؤنّث	المثنى المؤنث
للقريب	ذَا ـ ذَاءِ ـ ذَائِهِ	ذانِ ـ ذَيْنِ	تِي ـ تِهْ ـ تِهِ ـ تَا ـ تِهِي ـ ذِهْ ـ ذِهِ ـ ذِهِي ـ ذات	تانِ ـ تيْنِ
للوسط	ذَاكَ	ذَانِكَ	تِيْكَ ـ تَيْكَ ـ ذِيْكَ	تانِكَ
للبعيد	ذَالِكَ	ذانِّكَ ـ ذانِيْكِ	تِلْكَ ـ تَلْكَ ـ تِيلْكَ ـ تالِكَ	تانِّكَ ـ تانِيْكَ

المفرد المذكر	المثنى المذكر	المفرد المؤنّث	المثنى المؤنث	الجمع
ذَا = ذَ	ذانِ ـ ذَيْنِ	ذِ (ذِي=ذِهِ) ـ تا	تانِ ـ تيْنِ	أُلاء=أُولاءِ

	الجمع يستوي فيه المذكر والمؤنّث
للقريب	أُولاءِ[١] ـ أُوْلَى[٢] ـ هاؤُلاءِ (هؤلاءِ) ـ أُوْلاءُ
للوسط	أُوْلاكَ ـ أُولاءِكَ (أُولئِكَ)
للبعيد	أُولالِكَ

هذا تقسيمُ مشهورِ النُّحاةِ. ويرى بعضهم أنّ لهذه الأسماء رُتبتين: قُربى وبُعدى، فيجعل المجرّدَ من حرف الخطاب للقربِ، والذي يلحقه حرفُ الخطاب للبُعدِ، ولا يرى هؤلاء رتبةً وُسطى.

وأسماء الإشارة هذه يمكن ردّها إلى أسماء قليلةٍ هي[٣]:

أ ـ ذَا:

خُصّت الذّال بمعنى الإشارة للقريب، فهي صوتٌ أسنانيّ احتكاكيّ (رِخوٌ) مجهورٌ مرقّق؛ يتكوّنُ عند اندفاع الهواء من الرّئتين صعوداً، فيجدُ طرفَ اللسان ملاصقاً لأطراف الأسنان العليا، مع بقاء منفذٍ ضيّقٍ يخرجُ منه تيّارُ الهواء المندفع من الرّئتين مروراً

(١) وزن (أُولاءِ) فُعال.

(٢) وزن (أُولى) فُعَلٌ، وعند ابن اسحاق وزنهما معاً (فُعل).

(٣) سيبويه، الكتاب، م. س، ج٢، ص٤٨.

بالحنجرة، ويهتزُّ الوتران الصوتيّان، تاركيْن نوعاً من الاحتكاك (الحفيف) القويّ، وقد تحدّث السّهيليّ عن العلاقة بين مخرج صوت الذّال ودلالته على الإشارة للقريب، وكأنّ الذّال خُصّت بالإشارة للقريب «لأنّها من طرف اللّسان، والاسم المبهم مُشارٌ إليه، فالمتكلّمُ يشيرُ نحوهُ بلحظه أو بيده، ويشيرُ مع ذلك بلسانه، لأنَّ الجَوَارحَ خَدَمُ القَلبِ، فإذا ذهبَ القلبُ إلى الشّيءِ ذهاباً معقولاً ذهبت الجوارحُ نحو ذلك الشّيء ذهاباً محسوساً»[1].

واتّفق البصريّون على أنّ (ذَا) الإشاريّة ثلاثيّةٌ، ووزنها (فعْل)، ولكنّهم اختلفوا في الألف، فمِنهم مَنْ قال ألفُهُ منقلبةٌ عن ياء، وأصلُهُ (ذَيٌّ= فَعْلٌ)، وحذفت اللام لضربٍ من التخفيف، فصارت (ذَيْ)، ثمّ قلبت ياؤُهُ ألفاً (ذي=ذَا)، وحجتهم في ذلك حكاية سيبويه إمالة الألف في (ذَا)؛ ومنَ البصريين مَن قال أنّ ألف (ذَا) منقلبةٌ عن واو.

وأمّا الكوفيون فإنّ اسم الإشارة عندهم هو الذّال وحدَها (ذَ)، والألف مزيدةٌ لتكثير الكلمة، وحجّتهم في ذلك سقوطها في التثنية (ذانِ، ذَيْنِ..)، حيث قامت ألف التثنية مقام الألف المحذوفة في التكثير[2].

ويرى السّيرافيُّ «أنّ (ذَا) ثنائيّة الوضع كـ(مَا)، والألف فيها أصلٌ، ليست منقلبةً عن شيءٍ، واختاره المبرّد»[3]، وهو رأيٌ سهلٌ قليل الدّعوى.

ب- ذِي:

وهو تأنيث (ذَا)، وزنه (فَعْل)، والياء في (ذِي) أصلٌ وليس للتأنيث، والياء عين الكلمة واللام محذوفةٌ كما كانت في (ذَا)، والتأنيث مُستفادٌ من الصّيغة، وصحّت الياء لانكسار ما قبلها.

ونستفيدُ مما تقدم أنّ الإشارة للمذكر والمؤنث القريب (ذا وذي) عمدتها على اللسان لفظاً والجارحة إشارةً، ولمّا كان ذلك كذلك احتجْنا إلى صوتٍ نستخدمه في الإشارة، فوقعَ اختيار الواضع على الذّال لأنّه صوتٌ «مخرجُهُ من عذبة اللسان، التي هي آلة الإشارة دون سائر أجزائه..، ولأنّه صوتٌ مجهورٌ خُصّ بالإشارة إلى المذكّر»[4]، وهذا يعني أنّ السهيليّ أقام علاقةً وثيقةً بين مخرج صوت الذّال ودلالته على الإشارة.

---

(١) عبد الرحمن بن عبد الله السهيليّ (٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النحو، حققه وعلّق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م، ص١٧٧.

(٢) راجع: ـ الحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م، ص٢٣٨.
ـ الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، م. س، ج٢، ص١٨١.

(٣) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، م. س، ص٩٧٤.

(٤) السهيليّ، نتائج الفكر في النحو، م. س، صص١٧٧ـ١٧٨.

ج- سوابق (Prefix) ولواحق (Suffix) أسماء الإشارة

زادت اللّغة العربيّة أصواتاً معيّنةً على مباني أسماء الإشارة (ذا وذي)، للدلالة على قرب الـمُشار إليه أو توسّطه أو بعده، فاختارت أن تصحبَ (هاhā=) التنبيه أسماء الإشارة الدالة على الـمُشار إليه القريب للمذكّر والمؤنّث كـ(هاذَا - هاذِي - هاأُوْلاءِ..)، «وتُعدُّ هذه اللفظة من أسماء الإشارة البدائيّة، التي لا تزال تُستخدمُ في العربيّة للتنبيه بمعنى (أُنظرْ)»[1]، وسقطت ألفُها في الخطّ لكثرة الاستعمال، وهي ثابتةٌ لفظاً (هاذا=هذا) (هاذي=هذي) (هاذهِ=هذهِ)..، «ولا خلاف أنّ المجرّد من الكاف واللام هو للقريب»[2]، وأُدخلت الهاء في أوّل أسماء الإشارة للتنبيه، وكأنّ «المخاطب يحتاجُ إلى تنبيهٍ على الاسم الذي يشير به إليه، فالمتكلّم كأنّه آمرٌ له بالالتفات إلى الـمُشار إليه أو منبّهٌ له، فلذلك اختُصّ هذا الموطن بالتنبيه..، و(ها) التنبيه عند السهيليّ بمنزلة حرف النّداء»[3].

وتلحقُ الكاف أسماء الإشارة كـ(ذاكَ- ذانِكَ - تِيْكَ- تانِك..)، وهي كافٌ حرفيّةٌ مجرّدةٌ من معنى الاسميّة، فلا محلّ لها من الإعراب، وهي تُشيرُ إلى متوسّط البُعد، «و(ذاكَ) بمنزلة (هذا)، إلا إذا قلتَ (ذاكَ) فأنتَ تُنبِّهُه لشيءٍ مُتراخٍ»[4]، والكاف تبيّنُ أحوالَ المخاطب من إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، وتذكيرٍ وتأنيث، بغرض تعظيم الأمر والمبالغة في إيضاح المقصود، ومنهم مَن يفتح كاف الخطاب مع المذكر (ذاكَ)، ويكسرها مع المؤنّث (ذاكِ)، ومنهم مَنْ يفتحُها معهما.

وقد تلحق اللام أواخر أسماء الإشارة لتدلّ على بُعدِ الـمُشار إليه (ذَالِكَ، تِلْكَ، تالِك)، وتُضمُّ اللامُ إلى الكافِ للإشارة إلى المتباعد «فكثّروا الحروفَ حين كثرت مسافة الإشارة، وقلّلوها حين قلّت، لأنّ اللام قد وجدت في كلامهم توكيداً، وهذا الموطنُ شبيهٌ بالتأكيد، لأنّكَ إذا أومأتَ إلى الغائب بالاسم المبهم فأنتَ تشيرُ إلى مَنْ تُخاطبُ، ومقبلٌ عليه لينظرَ إلى مَن تشير، إمّا بالعين وإمّا بالقلب، ولذلك جئتَ بالكاف للخطاب..، واللامُ فيها طرفٌ من هذا المعنى، كما كان ذلك في الكاف، وكما لم تكن الكافُ هنا اسماً مضمراً لم تكنِ اللامُ لامَ جرٍّ، وإنّما في كلّ واحدةٍ منهما طرفٌ من المعنى دونَ جميعه، فلذلك خلعوا من الكاف معنى الاسميّة وبقيَ فيها معنى الخطاب، واللام كذلك إنّما اجتُلبتْ لطرفٍ من معناها الذي وُضعتْ له في باب الإضافة»[5].

---

(١) بروكلمان، فقه اللّغات السّاميّة، م. س، ص٨٩.

(٢) السيوطي، همع الهوامع، م. س، ج١، ص٢٤٤.

(٣) السهيليّ، نتائج الفكر في النحو، م. س، ص١٧٩.

(٤) سيبويه، الكتاب، م. س، ج١، ص٢٩٨.

(٥) السهيليّ، نتائج الفكر في النحو، م. س، ص١٧٨. (في باب حروف الجرّ اللامُ لها عدّة معانٍ منها (لام البُعد) أو (لامِ التاريخ)، وتكون بمعنى (بعد)، وهي لامٌ تعمل الجرّ في ما بعدها وتفيد البُعد، نحو: أنهيتُ الإمتحانَ لخمسٍ خلونَ من رمضان، أي: بعد خمس. وهذه اللام التي تلحقُ أسماء الإشارة أُخذَ طرفٌ من معناها وهو البعد، وتُرك عملها).

والكافُ (k) صوتٌ طبقيٌّ (حنكيّ قصيّ) انفجاريّ (شديد) مهموسٌ مرقّقٌ، يخرجُ عندَ اندفاع الهواء من الرئتين مارّاً بالحنجرة، فلا يتذبذب الوتران، ثمّ يسلك طريقه إلى الحلق والتجويف الفمّيّ إلى نقطة اتصال أقصى اللسان بأقصى الحنك الأعلى (الطّبَق اللّين)، حيث لا يمنحُ الهواء مجالاً للمرور، وحينَ تأتي لحظة صناعة الصّوت ينفصلُ العضوان انفصالاً مُفاجئاً، فتحدثُ الصّفة الانفجاريّة في صوت الكاف.

وأما اللام (L) فصوتٌ لثويٌّ جانبيّ، متوسّط بين الشّدّة والرّخاوة، مجهورٌ مفخّم مرقّق، يخرجُ عند اندفاع الهواء من الرئتين فالحنجرة، حيث تهتزُّ الأوتار، مروراً بالحلق والتجويف الفمّيّ، فيمرّ الهواء من أحد جانبيّ اللّسان، لحيلولة اتصال طرف اللسان باللّثة وعدم سماحه بالمرور من وسط الفم.

ولعلّ السّبب في إلحاق صوت الكاف في آخر أسماء الإشارة للدّلالة على توسّط المشار إليه، أنّ مخرجَهُ في منطقةٍ وسطى بين الهاء المستخدمة للقريب واللام المستخدمة للبعيد، فالهاء مخرجها من أقصى الحلق فاستخدمت للدلالة على قرب المشار إليه، واللام مخرجها من حافتي اللسان فاستخدمت للدلالة على بعدِ المشار إليه، واستعملت الكاف للدلالة على توسّط بُعدِ المشار إليه، لأنّ مخرجها في منطقة وسطى، وحال التوسّط هذا استدعته صفة الهمس التي في الكاف وليس صفة الجهر التي يتذبذب معها الوتران الصّوتيان، ويمتدّ معها الصوت ويكون أكثر تباعداً.

والخلاصة، إنّ اسم الإشارة (ذَا) تُشيرُ إلى القريب إذا تجرّدت من قرينةٍ تدلّ على البعد، لأنّ حقيقة الإشارة الإيماء إلى الحاضر، فإذا أرادوا الإشارة إلى مُنتحٍ مُتباعدٍ زادوا كافَ الخطاب، وجعلوهُ علامةً لتباعدِ المُشار إليه، فإنْ زادَ بعدُ المُشار إليه أتوا باللام مع الكاف، واستُفيدَ باجتماعهما زيادةٌ في التباعد «لأنّ قوّةَ اللّفظ مُشعرةٌ بقوّة المعنى»[1]، ولا تدخل (ها) التنبيه مع اللام بحال، فلا يُقال (هاذالك) لأنّ «اللام تدلُّ على بُعدِ المشار إليه، وأكثر ما يُقال للغائب وما ليس بحضرة المخاطب، و(ها) تنبيهٌ للمخاطب لينظر، وإنّما ينظرُ إلى ما بحضرته، لا إلى ما غاب عن نظره، فلذلك لم يجتمعا»[2].

واتفق علماء اللّغة العربيّة على أنّ (ها) التنبيه تسبق (ذَا) و(تَا) في التثنية (هاذَانِ وهاتَانِ) وفي الجمع (هاأُوْلاءِ=هَؤُلاءِ (بالمدّ)) و(هاأُولى (بالقصر))، حُذفت الألف من (هاأُولاء) لكثرة استعمالهم له فصار كالكلمة الواحدة، فخفّفوهُ بحذف ألفهِ من الخطّ وإبقائه في اللّفظ.

(١) ابن يعيش، شرح ابن يعيش لمفصل الزمخشري، م. س، ج٢، ص٣٦٥.
(٢) هذا تعليل السهيلي نقله: السيوطي، همع الهوامع، م. س، ج١، ص٢٤٨.

واختلفوا في المثنّى والجموع إذا كان بكاف الخطاب، هل تسبقه الهاء؟ قال ابن مالكٍ «لا تلحق المقرون بالكاف في التثنية والجمع، فلا يُقال (هَاذانك=هَذَانِك) ولا (هَاتانِكَ) ولا (هاأُوْلائك=هؤلائك) لأنّ واحدهما (ذَاك) و(ذالِك)، فحمل على ذلك مُثنّاه وجمعه، لأنّهما فرعاه، وحُمل عليهما مثنّى (ذاك) وجمعه لتساويهما لفظاً ومعنىً»[1]، وصحّحَ أبو حيان ذلك وجوّزهُ، بيدَ أنّه منعَ دخول (ها) التنبيه على اسماء الإشارة التي تلحقها اللام، «فلا يُقال (هَاذالِك) و(هاتالِكَ) و(هاتِلْكَ) و(هاتِيْلك) و(هاذانِك) و(هاتَانِيْك) و(هاأُولالِكَ)»[2].

د. أسماء الإشارة في السّاميّات

أسماء الإشارة في العربيّة (ذَا أو ذَ) و(ذِيْ) و(تا) مؤلّفةٌ من مقطعٍ صوتيٍّ واحدٍ إمّا طويل (ذَا- ذِيْ- تا=ص ح ح) ، وإمّا قصير (ذَ=ص ح)، وهذا المقطعُ قد تسبقه سوابق (Prefix) وقد تلحقهُ لواحق (Suffix)، على ما فصّلنا سابقاً.

وفي السّاميّات نجد اسم الإشارة مبنياً من مقطعٍ صوتيٍّ واحدٍ أيضاً، فهو مكوّنٌ من الصّامت الذّال أو الزّاي ومن الصائتين القصير أو الطّويل، وهذا جدولٌ يوضّحُ ذلك[3]:

	العربيّة	العبريّة	سبئي/ معيني	الحبشيّة	الفينيقيّة	الآراميّة	الأكّديّة
المذكر	(هَا) ذَا (hā) d̠ā	Zē[4]	Zan	Ză[5]	Z(>) زَ(ء)	dē[6] أو hono	annū
المؤنث	(هَا) ذِهْ (hā) d̠h ذِيْ d̠ī تِي tī تَا tā	Zō=Zōt[7]	Zat	Zā	–	Dā أو hone	annītu

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، م. س، ج١، ص٢٣٨.
(٢) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، م. س، ص٩٧٦.
(٣) راجع ما كتبه: ـ بروكلمان، فقه اللّغات السّاميّة، م. س، ص٨٩.
ـ ولفنسون، تاريخ اللّغات السّاميّة، م. س، ص١٦.
ـ مجموعة مستشرقين، مدخل إلى نحو اللّغات السّاميّة المقارن، م. س، ص١٨٧.
(٤) كسرة قصيرة ممالة.
(٥) فتحة ممالة.
(٦) تُستخدم موصولًا عاماً للمذكر والمؤنّث.
(٧) التاء حرف التأنيث الاسميّ في العربيّة.

من الواضح أنّ الذّال هي الصّامت المشترك في أغلب السّاميّات، وهو صوتٌ أسنانيّ إحتكاكيٌّ رخوٌ مرقّقٌ متكرّرٌ، ويخرجُ «ممّا بين طرف اللّسان وأطراف الثنايا»[1]، بحيث يوضع طرف اللسان بين أطراف الثنايا العليا والسّفلى بصورةٍ تسمحُ بمرور الهواء من منفذٍ ضيّقٍ، فيحدث نوعاً من الاحتكاك (الحفيف) القوي، مع تذبذب الوترين الصوتيين، والذّال المجهور هو المقابل للثاء المهموس.

ومن الملاحظ أنّ اسم الإشارة في الآراميّة (hono) و(hone) خرجت عمّا جاء في باقي السّاميّات، وهي تقابل اسم الإشارة (هُنا) في العربيّة، بيدَ أنّ الصّامت الذّال للمفرد هي أكثر العناصر تكراراً في السّاميّات الباقية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مخرج الصوت الصّامت قد اختلفَ قليلاً بين العربيّة والعبريّة، ففي العربيّة الصامتُ هو (الذّال=d)، ومخرجه أسنانيٌّ/ لثويٌّ، بينما في العبريّة هو (الزّاي=Z)، واسم الإشارة في العبريّة «(زَا =Zē) ربّما كان أصلها (ذَا=dī) فلا تُقابلُ (ذا) العربيّة مقابلةً تامّة»[2]، أي أنّ (الذّال=d) العربيّة صوتٌ يخرجُ «مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا»[3] بينما يخرج صوت (الزّاي=Z) العبرية «مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا»[4].

وتأكيد السّاميّات على الصّامت (ذ=d) أو (ز=Z) ربما يؤيّدُ ما ذهبَ إليه الكوفيّون والبصريّون على حدٍّ سواء، فاسم الإشارة في العربيّة عند الكوفيين الصّامت القصير الذّال وحدَها (ذَ=ص ح)، وعند البصريين الصّامت الطويل (ذَا=ص ح ح)، ولا خلافَ عميقاً بين المدرستين، فالذّال عند الكوفيين مُطلت فَتْحَتُها فصارت ألفاً مزيدةً لتكثير الكلمة، فتحوّل الصّامت القصير إلى طويل، وهو قول البصريين تماماً، وهذه الذّال قديمةٌ في السّاميّات، فهذا «العنصر (ذ) يظهره حدوثه في العموريّة مكتوباً (zū) وفي الآراميّة القديمة (z>=زء)، ومركّب اسم الإشارة للقريب (هَا) الذي يظهر بالاتصال بالذّال في السّلسلة العربيّة (هاذا)»[5]؛ إنّ اسم الإشارة المهموز (z>=زء) في الآراميّة القديمة نجدُ مقابلاً قريباً له في العربيّة، فقد نقل السيوطيّ في همعه أنّ اسم الإشارة للمفرد القريب قد يُقال فيه «ذاءِ وذائِهِ وذاؤهْ»[6].

(١) سيبويه، الكتاب، م. س، ج٢، ص٤٨٩.
(٢) برجشتراسر، التطور النحوي، م. س، ص٨٤.
(٣) سيبويه، الكتاب، م. س، ج٢، ص٤٨٩.
(٤) م. ن، ج٢، ص. ن.
(٥) مجموعة مستشرقين، مدخل إلى نحو اللّغات السّاميّة المقارن، م. س، ص١٨٩.
(٦) السيوطي، همع الهوامع، م. س، ج١، ص٢٤٤.

وفي بعض لهجات السّاميّات نجدُ الذّال (ذَ) مركّباً من مركبات اسم الإشارة، أي أنّه صامت من صوامت البنية الإشاريّة، فقد يُبنى اسم الإشارة «بإضافة النّون إلى الذّال، ففي لهجة بيبلوس الفينيقيّة Byblos (زن=zn)، وفي الآراميّة القديمة (znh) وكذلك (<z)، وآراميّة الكتاب المقدّس (dŏnā)، وفي العربيّة الجنوبية (ذن dn) والأثيوبيّة (zātti=zŏntū) مع إدغام رجعيّ (Regressive Assimilation)»[1]، وهذا جدولٌ بذلك:

الفينيقيّة	الآراميّة القديمة	آراميّة الكتاب المقدس	العربيّة	الأثيوبيّة
زن=zn	znh و(z>)	ḏŏnā	dn=ذن	zātti=zŏntū

ونأتي الآن إلى اللاحقة (الكاف) في السّاميّات، فإنّ اسم الإشارة للبعيد «يتضمّنُ في جمهرة اللّغات السّاميّة الكافَ (k) مزيداً في آخر اسم الإشارة، والصّيغتان المكتسبتان من هذه الاقترانات هما بوجهٍ عام (ذك=dk) في المفرد، و(إِلك=>lk) في الجمع»[2]، ففي العربيّة (ذاكَ=zāka)، و(أُولئِك=أولاء(كِ))، وفي الحبشيّة والآراميّة مثل ذلك، وهذا جدول يوضّح ذلك[3]:

	العربيّة	الحبشيّة	آراميّة العهد القديم
المذكر	ذا(كَ)	Ze(kū)	dēḫ[4]
المؤنّث	تِي(كَ)	>ente(kū)	dāh
الجمع	أولا(كَ)	>elle(kū)	>illēh

وقد تُقْحِم بعض السّاميّات (اللام) قبل (الكاف) في أسماء الإشارة للدلالة على التمادي في البعد، ففي العربيّة (ذالِكَ zā(li)(ka)) و(تلكَ) و(أُوْلالِكَ)، «وقد أُكّدتِ الصيغُ الحبشيّة بإضافة اللاحقة (tū) مع (الكاف) فتصبح: (zekūwe(tū)) و(>entak(tī))

(١) راجع: - بروكلمان، فقه اللّغات السّاميّة، م. س، ص١٨٩.
- مجموعة مستشرقين، مدخل إلى نحو اللّغات السّاميّة المقارن، م. س، ص١٨٩.
(٢) م. ن، ص. ن.
(٣) بروكلمان، فقه اللّغات السّاميّة، م. س، ص٩٠.
(٤) هذا الشكل (ḫ) يرمز به إلى صوت الخاء

و((>elle(tū))»[1]. وقلنا في ما سبق أن التاء جزءٌ من المقطع الصوتي الدّالّ على الإشارة للمؤنث (تا-تي) ، وهذه التاء جزءٌ من البنية التركيبيّة في (تلك)، ويرى برجشتراسر أنّ المقطع الإشاري «(تي=ti) أُبدلت من (ذي) قياساً على تاء التأنيث، وقد تُوجد التاء في أسماء الإشارة الخاصّة بسائر اللّغات السّاميّة أيضاً»[2].

ويتّضحُ من كلّ ما تقدّم أنّ فروقاً واضحةً بين العربيّة وأخواتها السّاميّة، بيدَ أنّ المشترك (ذَ=da) أو (زَ=za) لا خلاف حوله، وهذا يدلّنا على «أنّ اسماء الإشارة، وإن كانت عناصرُها قديمةً، ساميّة الأصل، تحدّدَ معناها واقترنَ بعضُها ببعضٍ في زمانٍ أحدث من زمان تكوّنها في كلّ لغةٍ على حدتها»[3]؛ إنّ البُنيَةَ الأساسية لأسماء الإشارة في العربيّة هي عينها تلك التي تركّبت منها البُنى الإشارية في جلّ السّاميّات، مما يدلنا على أنّ هذه البُنى تعودُ إلى أصلٍ واحدٍ مُشتركٍ، ونقترب من أن نجزمَ أنّ الذّال أو الزّايّ هو الصوت الأساسي المكوّن للبُنى الإشاريّة في العربيّة وأخواتها السّاميّات، أمّا تنوّع هذا المقطع الصّوتيّ بما سبقه من سوابق (prefix)، وما لحقه من لواحق (suffix) فإنّه يعودُ إلى التطوّر اللغوي، ومقتضيات الاستعمال، والتداول اليوميّ الموغل في الزمان والمتّسع في المكان.

ثالثاً: الأسماء الموصولة

الموصولات ضربٌ من المُبهمات، وإنّما كانت مبهمةً لوقوعها على كلّ شيءٍ من حيوانٍ وجمادٍ وغيرهما، والموصول في المصطلح هو المحتاج إلى ما يُسمّى صلةً، وهو لا يتمُّ بنفسه، لذا يفتقر إلى كلامٍ بعده يصلُهُ به ليتمّ اسماً، فإذا تمّ بما بعده كان حكمُهُ حكمَ سائر الأسماء التامّة. وباختصارٍ، فإنّ الموصول ما يدلّ على مُعيّنٍ بواسطة جملةٍ تُذكر بعده.

وهذا جدولٌ يوضّحُ الأسماء الموصولة في العربيّة:

	المذكر	المؤنث
المفرد	الّذِي	الّتي
المثنّى	اللّذان (اللّذين)	اللّتان (اللّتين)
الجمع	الّذِيْنَ	اللّواتي
لمطلق الجمع	الألى	

(١) بروكلمان، فقه اللّغات السّاميّة، م. س، ص٩٠.

(٢) براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، م. س، ص85.

(٣) م. ن، ص٨٤.

في ما سبق، ذكرنا الأسماء الموصولة المؤكّدة بـ(أل) التعريف، والمستعملة في اللّغة الفصحى والعاميّة وفي اللّغة الأدبيّة، والأسماء الموصولة هذه محصورةٌ بالعدّ فلم تحتج إلى حدّ، ولكن فيها لغات عديدة، «ومن المرجّح أنّ اللّهجات العربيّة القديمة كانت تختلف في استخدام أسماء الإشارة، على نحو ما نراه في اللهجات الآراميّة أو اللهجات العربيّة الدّارجة، وقد جمع النحويون كلّ ما وجدوه منها على اختلافها، ودوّنوه دون تفرقةٍ بين اللهجات، ويُضاف إلى أسماء الإشارة اسم الموصول، لأنّه في الأصل من أسماء الإشارة، وكذلك نضيف (ذو) الطائيّة فإنّه قريبٌ من أسماء الإشارة، وأنا أثبت لك في هذا الجدول الأسماء الموصولة بمختلف لهجاتها كما حفظتها لنا بطون كتب اللّغة والنحو»[1]:

	المذكر	المؤنث
المفرد	الّذِيْ- الّذِيّ[2] - اللّذِ[3] - اللّذْ[4]	الّتي - اللّتِ - اللّتْ
المثنّى	اللّذان - اللّذانّ	اللّتان
الجمع	الّذِيْنَ - اللّذونَ - اللاّؤون (رفعاً) - اللاّئين (نصباً وجراً) - الألى	اللّواتي - اللاّتي - اللاّتِ - اللاّئي - اللاّءِ - اللاّيِ

إنّ مقارنة الأسماء الموصولة في العربيّة بأخواتها الساميات، كما سيأتي، يتّضح أنّها جميعها ترجع إلى (الّذِيْ) و(الّتي)، فممَّ يتركّب هذان الموصولان في العربيّة؟

(١) راجع هذه اللّغات في: - ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، م. س، ج٢، صص ٣٧١ وما بعدها.
- ابن مالك، شرح التسهيل، م. س، ج١، ص١٨٢.
- السيوطي، همع الهوامع، م. س، ج١، صص ٢٦٣ وما بعدها.

(٢) الَّذِيّ: أصلها (الّذيْ) وشدّدوا الحرف الأخير مبالغةً في الصّفة.

(٣) اللّذِ: أصلها (الّذي) حذفوا الياء منها تخفيفاً، لأنّ الكسرة قبلها تدلّ عليها.

(٤) اللّذْ: أصلها (الّذيْ)، لمّا حذفوا الياء اجتزاءاً بالكسرة منها صارت (اللّذِ)، فأسكنوا الذّال للوقف، ثمّ أجروا الوصل مجرى الوقف، أي أنهم أسكنوا الحرف الأخير جرياً على عادتهم في الوقف، وهو عند الكوفيين قياسٌ لكثرته. قال الأندلسيُّ: «الوجوه الثلاثة (الذيّ واللّذِ واللّذْ) يجوزُ أن تكون لضرورة الشعر لا أنّها لغات، إذ المخفّف يُشدّدُ للضّرورة، وكذا يُكتفى لها بالكسرة عن الياء، وتحذف الحركة بعد الاكتفاء، إلا أن ينقلوها في حال السّعة لا في الشعر، فسمعاً إذن وطاعةً». (الأسترأبادي، شرح الرضي على الكافية، م. س، ج٣، ص١٨).

أ. إسما الموصول[1] (الّذِيْ) و(الّتي)

(الّذِيْ) بياءٍ ساكنةٍ اسمٌ موصولٌ للمفرد المذكر، وتقول في واحدِهِ «المؤنّثِ (الّتي) بقلب الذّال تاءً»[2]، وهما الأصل، وما يجري على (الّذِيْ) من زيادةٍ أو حذفٍ يجري على (الّتي) على ما سنذكر.

قال البصريون: (الّذِيْ) أصلها (لَذِيْ)، اللام فاء الكلمة، والذّال عينها، والياء لامها، «وهي عندهم مثل (عَمِيْ) على وزن (فَعِل)»[3].

وقال الكوفيون: الأصل في (الّذِيْ) الذّال السّاكنة وحدَها، وما عدَاها زائدٌ، كأصل اسم الإشارة (هذا)، فأصلها عندهم الذّال وحدَها، فجوهرهما واحدٌ، وإنّما يفترقان بحسب ما يلحقهما من الزيادات المختلفة لاختلاف معنييهما، ولمّا كان أصل (الّذِيْ) (ذْ) وأرادوا إدخال (أل) التعريف عليها، زادوا قبلها لاماً متحرّكةً لئلا يجمعوا بين الذّال السّاكنة ولام التعريف السّاكنة (أَلْ+لَ+ذْ)، ثمّ حرّكوا الذّال بالكسر، وأشبعوا الكسرة، فتولّدت ياءٌ (أَلْ+لَ+ذِيْ)، وهذا يُشبِهُ ما فعلوه في (ذال) اسم الإشارة، حيث حُرّكت الذّال بالفتح وأُشبعت الفتحة فتولّدت ألفٌ (ذَا).

وحجّة الكوفيين في ما ذهبوا إليه أنّ ياء (الّـذِيْ) تسقطُ في التثنية نحو قولك (اللّذَانِ=الّذِيْ+أنِ) و(اللّتان=الّتي+أنِ).

حجّة الكوفيين هذه فاسدةٌ عند البصريين، لأنّه لا يجوز عندهم أن يكون اسمٌ في كلام العرب على حرفٍ واحدٍ، والحرفُ الواحدُ لا يُصغّرُ، والموصولُ يُصغّرُ.

والكوفيون يرون أنّ جوهر اسم الإشارة (هاذا) والاسم الموصول (الّذِيْ) «واحدٌ هو الذّال وما زيدَ عليها تكثيرٌ لهما»[4].

وكما قلنا، فإنّ أصل (الّذِيْ) عند البصريين (لَذِيْ)، وأصل (الّتي) (لَتِيْ) وكلاهما على وزن (فَعِلٍ)، وزِيدت عليهما (أل) التعريف زيادةً لازمةً، وأمّا اللام المقحمة بين (أل) التعريف والموصول (الّذِيْ=أَلْ+لَ+ذِيْ) «زِيدت ليتمكّن النّطق بالذّال السّاكنة»[5]،

(١) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، م. س، ج٢، ص١٨١، المسألة ٩٥.
(٢) الأسترابادي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، م. س، ج٣، ص١٧.
(٣) م. ن، ص. ن.
(٤) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، م. س، ج٢، ص١٨١، المسألة ٩٥.
(٥) السيوطي، همع الهوامع، م. س، ج٢، ص٢٦٧.

وقد أُقحمت اللام عرضاً «لإسناد الحركة، واللام كما لا يخفى من الأحرف (ل،م،ن،ر) التي كثيراً ما تدخل في اللّفظ إسناداً لحركةٍ أو مقطع»[1].

«قال الفراء: أصل (الّذِيْ) (ذَا) المُشار بها، وكذا أصل (الّتي) (تي) المُشار بها..، (ذا) الموصول جُرّد من معنى الإشارة، واستعمل موصولاً بشرطين: أن تكون غير مُلغاةٍ، وأن تكون بعد الاستفهام بـ(ما) أو(مَنْ). وأجازَ الكوفيون وقوعَ (ذا) موصولةً، وإنْ لم يتقدّم عليها الاستفهام، وعنهم أنّ أسماء الإشارة كلّها يجوز أن تُستعمل موصولاتٍ»[2]، وخرّجوا عليه قوله تعالى ﴿هَا أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلْمٌ﴾[3] أي: ها أنتم الّذِيْن حاججتم.

وهناك اسمٌ موصولٌ تدخلُهُ الذّال وهو (ذُو) الطائيّة[4]، و(ذو) هذه لا يستعملها إلا بنو طيِّءٍ، وهي بمعنى صاحب، نقلوها إلى معنى اسم الموصول (الّذِيْ)، ووصلوها بالجملة بعدها، يقول بنو طيّءٍ: هذا ذو قال ذاك ، يريدون: الّذِيْ قال ذاك، وفيها أربع لغات كلّها طائيّة، أشهرها عدمُ تصرّفها مع بنائها على الواو، وهذه الواو هي عين الكلمة، وليست علامة رفعٍ، وعندما تكون مبنيّةً يستوي فيها التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، يقولون: مررتُ بالمرأة ذو قامت، أي: الّتي قامت، ومررت بالرجلين ذو قاما، وبالرجال ذو قاموا.

وقد يستعمل بنو طيِّءٍ (ذاتُ) للموصول المؤنث. «حكى الفراء أنّه سمع بعضَ السّؤّال يقول في المسجد الجامع: بالفضلِ ذو فضّلكم الله به، والكرامةِ ذاتُ أكرمَكم اللهُ بَهْ»[5]، أي: بالفضل الّذِيْ.. والكرامةِ الّتي...

وحُكِيَ تثنية (ذو) و(ذات) وجمعهما، فيقال: (ذوَا- ذَوُوا(ذوي)) و(ذواتا- ذوات (ذواتي))؛ و(ذو) الطائيّة هذه لا يوصفُ بها إلا المعرفة، ولا يجوز فيها (ذا) و(ذِي) ولا تكون إلا بالواو.

(١) جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية، م. س، ص١٣٢.
(٢) السيوطي، همع الهوامع، ج٢، صص٢٦٧-٢٧٤.
(٣) آل عمران، الآية ٦٦.
(٤) راجع: - ابن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، م. س، ج٢، ص٣٨٤.
- ابن مالك، شرح التسهيل، م. س، ج١، ص١٩٥.
- السيوطي، همع الهوامع، م. س، ج٢، صص٢٧٣ و٢٧٤.
(٥) عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع، ط١، ١٩٨٤م، ص١٦٠. (بَهْ: بفتح الباء وأصله بِهَا فَحُذِفَتْ الأَلفُ ونقلت فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سَلْبِ كسرتها).

ب. الموصول في السّاميّات

إنّ اسم الموصول (الّـذِيْ) له ما يشابهه في أخوات العربيّة من الساميات، وبُنية الموصول هذا مكوّنةٌ من (أل) التعريف[١]، ومن (لام) زائدة، ومن اسم موصول (ذي) يطابقها في العبريّة (zē)، و(الّذِيْ) «يطابقها في العبريّة (hallāzē) حرفاً بحرفٍ، غير أنّ (hā) هي أداة التعريف في العبريّة، ومعنى (hallāzē) هو(هاذا) لا (الّـذِيْ)»[٢]، وهذا يعني أنّ أصلَ الاسم الموصول (الّذِيْ) في العبرية هو اسم الإشارة (هاذا)، وفي العبريّة أداة التعريف (hā) تقترن باسم الإشارة (هاذا) إذا كان اسم الإشارة توكيداً لاسمٍ آخر، نحو: الرجل هاذا=š<hā (hā)zzē، وإن لم يكن اسم الإشارة (هاذا) توكيداً لاسمٍ آخر سقطت أداة التعريف من أوّلها، نحو: هذا هو الرجل= š<zē hā، وعليه، فإنّ الإشارة بـ(هاذا) في العبريّة يختلف معناها ووظيفتها بحسب موقعها في تركيب الجملة، فإذا أُلحقت باسم آخر جاءت بعده اقترنت بأداة التعريف وصارت توكيداً لما قبلها، وإذا كانت للإشارة خلَتْ من أداة التعريف وصار معناها الإشارة، واختلافهما في المعنى والوظيفة واقعٌ وإن تقاربا في البُنية[٣].

إنّ المقطع (الذّال) في العبريّة يختلفُ معناها ووظيفتها بحسب ما يرد عليها من زوائد، وبحسب موقعها في الجملة، ومثل هذا الأمر نجدُهُ في العربيّة، وتحدّثَ عنه علماؤها القدماء، فـ(الذّال) السّاكنة عند الكوفيين هي أصلٌ لاسم الإشارة (هاذا) واسم الموصول (الّذِيْ) «فجوهرهما واحدٌ، وإنّما يفترقان بحسب ما يلحقهما من الزيادات المختلفة لاختلاف معنييهما»[٤]، وهذا بتمامه وكماله ما قاله برجشتراسر عن الإشارة والموصول في العبريّة، وأُرجّح أن يكون هذا المستشرق قد اطّلع على ما قاله علماؤنا القدماء، وبنى نظرته إلى التبادل بين الإشارة والموصول في العبرية استناداً إلى ما قرأه في العربيّة. وما قاله المستشرق عن التبادل بينهما تحدّث عنه الفراء قبل عشرات القرون، قال: «أصل (الّذِيْ) (ذا) المُشار بها. وكذا أصل (الّتي) (تي) المُشار بها»[٥].

(١) اختلفوا في (أل) في أوّل الأسماء الموصولة (الذي) و(التي) وتثنيتهما وجمعهما، ذهبَ قومٌ إلى أنّ الألف واللام فيها زائدة للتعريف على حدّها في (الرّجُل) لأنّها معارف، والألف واللام مُعرِّفان، فكان إفادة التعريف بهما، والذي عليه المحقّقون أنّ الألف واللام زائدتان، والمراد بهما لفظُ التعريف لا معناه، وإذا كانا لا يفيدان التعريف كانت زيادتُهما لضربٍ من إصلاح اللفظ.

(٢) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، م. س، ص٨٦.

(٣) م. ن، ص٨٤. تصرفتُ قليلًا بالنص كي يتّضحَ المراد.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، م. س، ج٢، صص٣٧٢_٣٧٣.

(٥) السيوطي، همع الهوامع، م. س، ج٢، ص٢٦٧.

«وعن الكوفيين أنّ اسماء الإشارة كلّها يجوز أن تُستعمل موصولات»[١]. وذهب بعض الدّارسين للساميات إلى أنّ الأسماء الموصولة «ترتبط في جمهرة اللّغات السّاميّة بأسماء الإشارة، وخاصةً (الذّال=d)، في الرُّقعتين الشّماليّة الشّرقيّة والسّاميّة الشّماليّة الغربيّة»[٢]. وكنّا قد تناولنا في ما سبق (ذو) الطّائيّة، وهي تُستخدمُ بمعنى الاسم الموصول (الّـذِيْ)، ويرى بروكلمان «أنّ الأسماء الموصولة أصلها في كلّ اللّغات السّاميّة اسم الإشارة، ففي العربيّة كلمة (ذو) بمعنى (الّذِيْ)، وكذلك في السّبئيّة (ذ=d) والمؤنّث (ذت=dt)»[٣].

وهذا جدولٌ بالأسماء الموصولة في العربيّة وأخواتها من الساميات، لتقارن وتلمس وجه الشّبه والاختلاف بينها[٤]:

	العربيّة	العبريّة	السّبئيّة	الحبشيّة	الآراميّة	السّريانيّة	القتبانيّة	الأكّديّة[٥]
المفرد المذكر	ذْ[٦] (d̲) ذُو (d̲ū) لَذِيْ (lad̲ī)	Zē[٧] أو Zū	ذ (d̲)	زَ za	Zī=d̲ī=dī	dă	ذو d̲u	(ša=ši=šu)[٨]
المفرد المؤنث	تِيْ (tī) ذَات (d̲at) لَتِيْ (latī)		ذت d̲t				ذت d̲t	(šāti=šāt)[٩]

من خلال الجدول أعلاه يتبيّن لنا أنّ المشترك بين الاسم الموصول للمذكر في العربيّة وأخواتها من الساميات هو الصوت (ذ=d)، لأنّه ورد في أغلب الساميات،

(١) م. ن، ج٢، ص٢٧٤.

(٢) مجموعة من المستشرقين، مدخل إلى نحو اللّغات السّاميّة المقارن، م. س، ص١٩٠.

(٣) بروكلمان، فقه اللّغات السّاميّة، م. س، ص٩١.

(٤) راجع: ـ مجموعة من المستشرقين، مدخل إلى نحو اللّغات السّاميّة المقارن، م. س، صص١٩٠ـ١٩١.
ـ حازم علي كمال الدين، معجم مفردات المشترك السامي في اللّغة العربيّة، م. س، ص١٨٣.
ـ بروكلمان، فقه اللّغات السّاميّة، م. س، ص٩١.

(٥) تستبدل الأكّديّة الذّال بالشّين في الأسماء الموصولة

(٦) (ذْ) الكوفية صارت (ذَا) حيث حُرّكت الذّال بالفتح وأُشبعت الفتحة فتولّدت ألف (ذَا).

(٧) كسرة قصيرة ممالة.

(٨) (šu) في حالة الرفع، و(ši) في حالة الجر، (ša) في حالة النصب.

(٩) (šāt) في حالتي الرفع والنصب، و(šāti) في حالة الجر.

«ويؤيّد ذلك أنّ (ذا) التي هي اسم إشارةٍ، كما لا يخفى، قد استعملت ولا تزال تُستعمل للتعريف والموصول في قسمٍ عظيمٍ من اللّغات السّاميّة، فإنّ (ذي) في اللّغة البابليّة و(ذا) أو(د) في اللّغة السّريانيّة هي الأداة الوحيدة للموصول والتعريف والإشارة، ولا ريبَ أنّ (د) السريانيّة هي بقية (ذي) البابليّة، فلم يستعمل بنو طيّئ (ذو) للموصول عبثاً، وما قولنا (الّذي) إلا حجّة دامغة على أنّ الموصول إنّما هو ابن الإشارة»[1].

ونلمح أيضاً في المؤنث (ز) و(د) و(ش) مع اقتران التاء في هذه المقاطع، وإذا استطعنا الجزم بالأصل المشترك للموصول المذكر فإننا لا نستطيع الجزم بأصل الموصول المؤنّث، ففي العربيّة قد يكون أصل (الّتِيْ) (لَتِيْ) ، قال السيوطي « (الذي) و(التي) أصلهما (لَذِي) و(لَتِيْ) على وزن (فَعِل)»[2]، وربّما تكون التاء في (لتي) منقلبةً عن الذّال، قال الرضيّ: «تقول في الواحد المؤنّث (التي) بقلب الذّال تاءاً، كما قلنا في الإشارة (ذا) و(تا)»[3].

خلاصة البحث

حافظت اللّغة العربيّة على حيويّتها، تُقارعُ حُدثانَ الزّمان إلى يومنا هذا، في الوقت الذي اندثر كثيرٌ من أخواتها الساميّات. ووجود ساميّةٍ أُمٍّ مفترضةٍ تؤكّده الدراسات اللغوية الحديثة المقارنة، ويؤكّده علماءُ العربيّة القدماء، وإنّما تبدّلت هذه اللّغات بتبدّل مساكن أهلها، وتباعدهم في المكان وتطاول الزمان.

هذا التباعد وسُنّة التطوّر جعلا اللّغة السّاميّة الأمّ لغاتٍ، لا يفهم الحدّاث فيما بينها إلا التراجمُ. وإذا كان ذلك كذلك، فإنّ علاقةَ قرابةٍ بين هذه اللّغات قائمةٌ، ولكن ليس من السُّهولة أن يُثبتَ الدّارسُ كلّ درجات القرابة الموجودة بينها، فقد تتفقُ واحدةٌ من اللّغات السّاميّة مع الأخريات في بعض الخصائص الصوتيّة أو الصّرفيّة أو النحويّة..، ولكن من الصعوبة الكشف عن كلّ الخصائص، ووضع خريطةٍ كاملةٍ، فقد تشترك لغةٌ مع الأخريات بخَصِيصَةٍ، وتفترق عنها في خصائص أخرى، لأنّ الكثير من اللّغات السّاميّة لم تُحفظ كاملةً إلى يومنا هذا، ومنها ما اندثر

(١) جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربيّة، م. س، ص١٣٢.
(٢) السيوطي، همع الهوامع، م. س، ج١، ص٢٦٧.
(٣) الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، م. س، ج٣، ص١٧.

نعرف منها شـزراً من خلال الكشوف الأثريّة الحديثة، فهي لغاتٌ ميتةٌ لا يتحدّث اليوم بها أحدٌ.

من المسلّمِ به وجود علاقة قُربى بين العربيّة وأخواتها من السّاميّات، هذه العلاقة ألمحَ إليها كثيرٌ من علماء العربيّة القدامى، قال السّهيليّ «وكثيراً ما يقع الاتفاق بين السّريانيّ والعربيّ أو ما يقاربه في اللّفظ»[1]. ولا بدّ للمنهج المقارن من قاعدة انطلاقٍ، ويمكن أن تكون العربيّة هي قاعدة الانطلاق هذه، لأنّها احتفظت بكثيرٍ من العناصر المركّبة للساميّة الأمّ، «ولأنّها تشتمل على عناصر لغويةٍ قديمةٍ»[2]، «قال العالم أولسهوزن (Olshausen): العربيّة أقربُ لغاتِ الساميين إلى السّاميّة القديمة»[3]، هذا الأمرُ دفعَ المستشرق أوليري إلى القول: من الضّروريّ أن تكون اللّغة العربيّة هي نقطة البدء لفقه اللّغات السّاميّة.

هذه المقارنة قد تؤدّي إلى استنتاج أحكامٍ لغوية لم نكن لنصل إليها لو اقتصرت دراستنا على العربيّة فحسب، وهذا الأمر طبّقناه في دراستنا المقارنة بين العربيّة والساميّات، ووصلنا إلى النتائج الآتية:

١ ـ المبهمات (أو الكنايات) لها بُنى مُتشابهة بين الساميّات، وفي بعض الأحايين مُتطابقة، ممّا يجعل مجالات البحث في غير المبهمات واسعاً.

٢ ـ مبهماتٌ، كالإشارة والموصول، لها جوهرٌ صوتيّ واحدٌ، وهذا يُنبئُ أنّ لها أصلاً واحداً، وأنّ مادّتها الأولى منبثقةٌ من شجرة واحدة.

٣ ـ المبهمات في الساميات تقترب معانيها، وفي بعض الحالات تتطابق.

٤ ـ هذه البُنى من المبهمات لها قدرة على التبادل المعنوي، كالإبدال بين الإشارة والموصول في العبريّة والعربيّة.

٥ ـ لم يكن عملُ اللغويين العرب القدامى عبثاً حين جمعوا بين هذه المبهمات، وجعلوها مُتعاقبةً في كتبهم اللغويّة، وسار المستشرقون على هديهم في جمعهم بين هذه المبهمات في دراساتهم الاستشراقية الحديثة.

(١) رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربيّة، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٨٠م، ص٤٤.
(٢) ولفنسون، تاريخ اللّغات السّاميّة، م. س، ص١٣.
(٣) م. ن، ص١٤.

وفي الختام، آملُ أن تهتمَّ جامعاتُنا العربيّة بهذا النوع من الدّراسات اللّغوية المقارنة، وأن يوجّه الأساتذةُ المشرفون على الأطاريح الجامعية الطّلبةَ إلى ذلك، علّنا نصل إلى نتائج تفتح آفاقاً جديدة من المعرفة اللّغويّة في العربيّة قد استغلقت علينا منذ قرونٍ متطاولة.

قائمة الرموز والمصطلحات المستخدمة في البحث

رموز الأصوات الصامتة		رموز الأصوات الصائتة القصيرة والطويلة	
الهمزة	>	الفتحة القصيرة	a
ب	b	الفتحة الطويلة	ā
ت	t	الفتحة الممالة	ă
خ	ḫ	الكسرة القصيرة الخالصة	i
د	d	الكسرة الطويلة الخالصة	ī
ذ	<u>d</u>	الكسرة الطويلة الممالة	ē
ز	z	الضمة القصيرة الخالصة	u
ش	Š	الضمة الطويلة الخالصة	ū
ع	c	الضمة القصيرة الممالة	o
ف	f	الضمة الطويلة الممالة	ō
ل	L		
م	m		
ن	n		
هـ	h		
و	w		
ي	y		

